مجلة أضواء

العدد الثاني والثلاثون

تشرين الثاني / 2013

تصدر عن

مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثاني والثلاثون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	دور الإعلام في التغطية على التدخلات الأجنبية وفضح تدخل الآخرين	بهاء النجار	مركز أضواء للبحوث والدراسات	3
2	النظام الانتخابي في العراق ومستلزمات التطبيق	دكتور احسان العطار	براثا للأنباء	6
3	العلاقات العراقية الامريكية.. الاسلحة .. الديمقراطية الشاملة.. والانتخابات الحرة...	د.عادل عبد المهدي	جريدة المواطن	14
4	الخلل بنيوي لا ينفع معه الترقيع	سمير الصميدعي	المدى	18
5	معالجة ظاهرة البطالة عموما والخريجين خصوصا في العراق	د. صلاح شبر	مركز الرافدين للبحوث والدراسات الأستراتيجية	21
6	ثقافة ترشيد الاستهلاك في المجتمع	د. عدنان أحمد مسلم/ آمال صلاح عبدالرحيم	البلاغ	34
7	أطفالنا .. مسؤوليتنا	زاهر الزبيدي	مركز النور	37
8	في احترام الرموز الدينية	حازم حسني البياتي	كتابات	39
9	الإخلاص لله سبحانه وتعالى	عمرو خالد	مؤسسة السبطين الثقافية	41

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

دور الإعلام في التغطية على التدخلات الأجنبية وفضح تدخل الآخرين[1]

محتويات العدد

أجرى مركز (أضواء) للبحوث والدراسات استطلاعاً للرأي أراد منه معرفة أكثر الدول التي تتدخل تدخلاً سلبياً في العراق ، وكان سؤال الاستطلاع وأجوبته هو :
س/ برأيك أي الدول الآتية أكثر تدخلاً بالشأن السياسي العراقي ؟
فكانت النتائج كالآتي :

1	السعودية	451	38%
2	إيران	373	32%
3	الولايات المتحدة	170	14%
4	قطر	69	6%
5	إسرائيل	58	5%
6	تركيا	30	3%
7	دول أخرى	13	1%
8	الكويت	5	0%
9	الإمارات	4	0%
10	دول أوربية	4	0%
11	الأردن	3	0%
12	سوريا	2	0%
13	مصر	1	0%
	المجموع	1183	100%

علماً أن الاستطلاع أجري على شريحة واسعة بلغت (1183 شخص) في عموم العراق وضمت كل الطبقات .

تحليلات وتوصيات :

إن ما دفع المركز الى إجراء هذا الاستطلاع هو معرفة نظرة الرأي العام للتدخلات الأجنبية بغض النظر عن التدخلات الحقيقية وهذا ديدن استطلاعات الرأي ، ومن هذا الاستطلاع يمكن أن نحلل أسباب انعكاس وجهة

[1] بهاء النجار – مركز أضواء للبحوث والدراسات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

النظر هذه ، وكانت النتائج تعكس بصورة رئيسية التأثير الإعلامي على الرأي العام ، فليس من المعقول أن تحظى إسرائيل بنسبة تدخل (5%) وفي المرتبة الخامسة وهي أكثر الدول – وإن كنا كمسلمين لا نعترف بها كدولة ولكن تماشياً مع سياق التعابير – التي تتأثر بالمحيط الإقليمي كونها دخيلة على المنطقة وتتخوف من كل صغيرة وكبيرة تطرأ في الشرق الأوسط ، خصوصاً في العراق الذي له خصوصية من جميع الجهات ومنها الدينية ، فالعراق يعتبر مركز إشعاع ديني متنوع ومعارض للوجود الإسرائيلي .

كما أنه ليس من المعقول أن يكون تدخل الولايات المتحدة بنسبة (14%) وفي المرتبة الثالثة وهي من احتل العراق وسمح للقاصي والداني بالتدخل في العراق ، وبتعبير النائب السابق وائل عبد اللطيف أن مخابرات جميع الدول تتدخل في العراق بما فيها مخابرات دحلان (الفلسطينية) ، وهي من تملك أكبر سفارة لها في العالم بأكثر من (4000 موظف) هذا من غير العناصر الأمنية والعسكرية والشركات والمخابرات التي لم تدع بلداً من غير أن تضع لها قدماً فيه ، فكيف الحال في العراق الذي جرى التغيير فيه على أيدي الأمريكان وهي الراعية للديمقراطية في العراق فهل يُعقل أن لا تتدخل في العراق لحماية مصالحها ومصالح شركائها ، أو أن تدخلها لا يضاهي تدخل السعودية وإيران أكثر دولتين تتدخلان في العراق وفق الاستطلاع محل التحليل .

هذا من جانب ومن جانب آخر فالموقع الجغرافي المتميز للعراق الذي يدفع الدول النافذة لوضع قدم لها فيه كي تقوي موقعها أمام المجتمع الدولي لا يدع إسرائيل – كما أنه لم يدع الولايات المتحدة - دون أن تتحرك على الأقل عن طريق الموساد لوضع يدها فيه ما دام الوضع السياسي القائم متضعضع ويسمح لمثل هذه التدخلات بقصد أو بدون قصد كون النخبة السياسية الحاكمة متراخية أو متعاونة مع تواجد إسرائيلي وبصورة علنية ، وهذا يجذب إسرائيل أن تضع لها قدماً في العراق ، هذا فضلاً عن محاذاة العراق لإيران العدو اللدود لها والتي تشكل خطراً مهدداً لأمن إسرائيل ومصالحها ومصالح حلفائها .

أما الجانب الاقتصادي فهو مبرر ومحفز في نفس الوقت للتدخل الإسرائيلي والأمريكي ، فجميع الدول الصناعية تبحث عن منفذ تجاري لسلعها ومنتجاتها وصادراتها وبدون هذا المنفذ ستكون سلعها ومنتجاتها عالاً عليها وسيتولد تضخم يؤدي الى انخفاض في الأسعار وخسارة المصنعين .

وقد يقول قائل هذه الظروف والعوامل تساعد كل الدول للتدخل في العراق فلماذا يتم التركيز على إسرائيل؟ فالجواب هو أن إسرائيل كونها دخيلة على المنطقة وكون إسرائيل لها جهاز مخابرات يتدخل في كل دول العالم بما فيها شريكتها الأساسية والإستراتيجية الولايات المتحدة التي لم تخلص من الجواسيس التابعين للموساد الإسرائيلي .

هذا إضافة الى أن التغيير الذي يحدث في أي دولة يدفع أي دولة ذات نفوذ (وإسرائيل وأمريكا في مقدمتها) الى التدخل ، ومن الطبيعي أن نسبة التدخل تتناسب مع حجم مصالح الدولة المتدخلة ، فالدولة ذات المصالح الضعيفة لا يمكنها أن تتدخل في شؤون دول أخرى لأن هذا يتطلب أموالاً وطاقات واهتمام على أعلى المستويات وكل هذا بدون مقابل يتناسب مع تلك المتطلبات ، وأكيداً وبلا شك فإن إسرائيل لها مصالح في كل دول العالم وهذه المصالح تفوق كل الدول المحيطة بها على أقل التقادير ، وتجارتها وتجارة كل يهودي هي أهم مصلحة لإسرائيل ورؤوس أموال أبنائها منتشرة في كل دول العالم ، وبدون التدخل في شؤون باقي الدول قد تضيع مصالحها السياسية وبالتالي الاقتصادية ، وهو ما دفعها لوضع جواسيس حتى على صديقتها وشريكتها وحاميتها الولايات المتحدة الأمريكية .

إن ما يفسر انخفاض نسبة من يقول بتدخل إسرائيل في الشأن العراقي هو أن هناك من يتدخل بالنيابة عنها من دون أن تزعج إسرائيل نفسها ومن دون أن تدفع دولاراً واحداً ، لأن اللعبة الطائفية هي أقذر لعبة تمكنت إسرائيل وموسادها والمخابرات الأمريكية من تنفيذها بين أبناء الشعب المسلم ، وهذا دفع الصراع على أوجه ولسنوات مضت ولسنوات تأتي الى ما شاء الله ، فالطرف السني يتدخل والشيعي يرد والعكس بالعكس كي يحافظ كل منهما على نفوذه بدعوة الدين والعقيدة والمستفيد الأول هو إسرائيل وأمريكا .

وهذه اللعبة انعكست تأثيراتها على الإعلام الذي لا تخلو برامجه من نقل المواجهات العلنية والسرية والدبلوماسية والعسكرية والمباشرة وغير المباشرة بين الطرفين الإسلاميين ، حتى صار المسلمون يضعون

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العنصر الطائفي في أول حساباتها وانعكس ذلك على الانتخابات ثم تشكيل الحكومات وهذا ينعكس بدوره على الشعب والوضع العام في البلاد الإسلامية فتتفاقم المشكلة وتتضاعف الى أن وصلت الى ما هي عليه الآن .
إن الدور الإعلامي وإن كان هو المؤثر الأول والرئيس في قناعة الرأي العام بأن الدول الأكثر تدخلاً هي على التريب : السعودية وإيران ثم الولايات المتحدة وإسرائيل ثم باقي الدول مع قناعتنا – التي تقدمت – أن هذا التريب هو بسبب الضغط الإعلامي إلا أن هذا لا يعني أنه لا يوجد تدخل من باقي الدول وبالنسب التي ذكرت في نتائج الاستطلاع ، لأن المواطن يلمس تأثيرات تدخل بعض الدول ودعمها لخلخلة الوضع العراقي لمساً واقعياً لا يحتاج الى دليل ولا الى تأثيرات إعلامية وهو ما عبرنا عليه بالتدخل بالنيابة ، فهو فخ وضعته الدول المستكبرة ووقعت فيه دولنا الإسلامية وشعوبها التي تتحمل المسؤولية فيما يقع عليها .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

النظام الانتخابي في العراق ومستلزمات التطبيق[2]

محتويات العدد

تجربة شخصية تستحق الاستذكار :

ابدأ مقالتي هذه بعرض تجربة شخصية تستحق الاستذكار شائت الظروف ان امر بها في العام 1979 عندما كنت مجازا للدراسة العليا في المملكة المتحدة وبالتحديد مدينة برمنكهام حيث كنت وعائلتي نسكن دارا مستأجرة في احدى ضواحي المدينة المذكورة . جرت في شهر ايار من تلك السنة الانتخابات البرلمانية لمجلس العموم البريطاني لانتخاب 622 نائب عن عموم المملكة التي يزيد تعداد سكانها انذاك عن 60 مليون نسمة .واشتدت الحملة الانتخابية بين الاحزاب المتنافسة – وعددها قليل جدا بالمقارنة مع الكم الهائل من الكيانات في بلدنا العراق - في كافة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة , اضافة الى الاجتماعات العامة و المناظرات التلفزيونية التي تقيمها المنظمات المحلية بحضور ممثلي اكبرحزبين متنافسين في الدوائر الانتخابية من المدينة .وبصفتي اجنبيا لايحق لي الانتخاب في تلك البلاد فانه لم تكن لي ناقة او جمل في هذه الحملات الانتخابية ولكن بصفتي قادما في حينها من بلد محروم من مثل هذه الممارسات فقد وجدت فيها تجربة جديدة لم استطع كبح جماح النفس المكبوتة من متابعة تفاصيلها باعجاب والتعرف على خفاياها يوما بيوم والسهر حتى مطلع فجر ذلك اليوم التالي للاقتراع امام شاشة التلفزيون لمتابعة عمليات فرز الاوراق بشكل علني في مقرات الدوائر الانتخابية واعلان النتائج الفورية لفوز المرشحين في كل دائرة حسب وصولها في ممارسة جماهيرية رائعة تصل ذروتها في تقليد بريطاني معروف يظهر فيه اولا مع ساعات الصباح الاولى على شاشات التلفزيون رئيس الحزب الخاسر ليعلن على النبأ هزيمته في الانتخابات وشكره للناخبين الذين ادلوا باصواتهم لصالحه والتعهد امام الله وامام الشعب البريطاني بانه سوف يخدم الملكة والوطن ويكون باعتباره رئيسا لحكومة الظل المعارضة في البرلمان عونا لزميله ومنافسه رئيس الوزراء الفائز من اجل خدمة بريطانيا ومصالح شعبها . بعد ذلك بدقائق يظهر رئيس الحزب الفائز ليشكر ناخبيه ويتعهد بخدمة الملكة والشعب البريطاني من خلال المباشرة بالتطبيق الفعلي لبرنامجه الانتخابي المعلن والذي حظى بتأييد اغلبية الناخبين .
لذلك كنت حريصا على متابعة اخبار الحملة الانتخابية كلما سنحت لي مشاغلي الدراسية لمشاهدة الاخبار. وفي احد الايام القليلة الباقية التي سبقت انتهاء الحملة الانتخابية طرق جرس باب داري طارق فتحت على اثره الباب لاكون وجها لوجه امام المرشح عن حزب المحافظين

[2] دكتور احسان العطار- براثا للأنباء

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

في المنطقة الانتخابية التي اعيش فيها , جاء الرجل بصحبة زوجته دونما حماية او جعجعة انتخابية يحمل كل منهما على صدره شارة الحزب المعروفة بادراني بالتحية واستأذنا بالدخول . كانت هذه فرصتي للتعرف على المزيد عن هذه التجربة الفريدة , وحيث ان الرجل لم يسألني عن جنسيتي او ديني اومذهبي فانني بدوري لم أشأ الاستعجال باخبار الضيف انني اجنبي لا يحق له التصويت حيث كان سينصرف عني الى الدار المجاورة .أدخلت الرجل وزوجته وجلسنا في صالة البيت البسيطة بينما عملنا له القهوة تعبيرا عن ضيافتنا لهما وعلى فنجان القهوة جلسنا نتجاذب اطراف الحديث حيث قدم لي نسخة من البرنامج الانتخابي لحزبه وبدأ يشرح لي المحاور الواردة فيه مركزا بشكل واضح على النقاط التي تخدم الدائرة الانتخابية التي نعيش فيها . لم أشأ ان اخذ الكثير من الوقت الثمين لهذا الرجل وزوجته ومع اكمال فنجان القهوة اعلمته بانني اجنبي لايحق لي التصويت وانني طالب عراقي في الجامعة وتمنيت له التوفيق والفوز في هذه الانتخابات . وعلى العكس مما كنت اخشاه في ان يمتعض الرجل من اضاعة وقته الثمين معي فانه وزوجته شكراني على حسن الاستقبال والضيافة وتمنى لي بالمقابل النجاح في دراستي وعدم التردد في الاتصال به لاي مساعدة قد احتاجها واعطاني عنوان داره التي يسكنها في نفس المنطقة الانتخابية التي نسكنها والتي اكتشفت انها على بعد شوارع قليلة من شارعنا وان داره لم تكن سوى دار بسيطة لا ترتقي كثيرا عن تلك التي اسكنها .ودعت الرجل وزوجته وهما يغادران عتبة باب دارنا وبقيت نظراتي تتابعهما حيث توجها مباشرة لطرق باب الدار المجاورة ومن ثم مواصلة حملتهما الانتخابية بيتا بيتا في الشارع في محاولة للتعرف بالساكنين وعرض برنامجهم الانتخابي وليتعرف اهل الحي على مرشحهم والنائب المحتمل لدائرتهم الانتخابية وجها لوجه ويدا بيد .

شائت الظروف ان يتكرر نفس المشهد , فقط بعد ثلاثة ايام مرة اخرى ,حيث كان طارق جرس الباب هذه المرة مرشح حزب العمال المنافس عن المنطقة الانتخابية التي اعيش فيها .جاء الرجل مع زوجته ايضا وعلى صدر كل منهما شارة الحزب المعروفة .بادراني بالتحية واستأذنا بالدخول .هنا جاءت فرصتي للتعرف على اهداف وبرنامج حزب العمال بالمقارنة مع غريمه حزب المحافظين .دعوت الرجل وزوجته وقدمنا لهما القهوة من باب الضيافة ثم جلسنا نستمع الى المرشح العمالي يشرح البرنامج الانتخابي لحزبه الذي سلمني ايضا نسخة منه , ومع انتهاء فنجان القهوة كان علي ان اعتذر للرجل من انني اجنبي ولا يحق لي التصويت وكزميله السابق من حزب المحافظين تمنيت له النجاح والفوز في حملته الانتخابية وهو بالمقابل لم يمتعض لاضاعة وقته معي وانما تمنى لي النجاح في دراستي وشكرني على حسن الاستقبال والضيافة واعطاني عنوان داره في المنطقة الانتخابية مبديا استعداده للمساعدة في اي مشكلة قد تواجهني اثناء وجودي في بريطانيا . ودعت الرجل وزوجته بمثل ما استقبلته بهما من حفاوة وتكريم ولكن بقيت عند عتبة الباب متابعا خطاهما وهما يتوجهان الى دار جارنا المجاورة ومن ثم الى الدور الاخرى في الشارع بيتا بيتا للتعرف على الناخبين والترويج لحملتهما الانتخابية في محاولة لكسب اكبر عدد مكن من الاصوات كما فعل منافسهم من حزب المحافظين المنافس قبل ذلك بثلاثة ايام .

استخلصت من هذه التجربة القصيرة التي عشتها ان العملية الانتخابية في العالم الديمقراطي هي"عقد اجتماعي " بين المرشح والناخب من خلال لقاء يجمعهما وجها لوجه ويدا بيد اثناء

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الحملة الانتخابية على النحوالذي شاهدته, هذا العقد يفرض على كل من الطرفين المتعاقدين "المرشح" و" الناخب " جملة التزامات متبادلة كما في اي نوع من العقود , اهمها كما ملخص ادناه :

التزامات المرشح : خدمة مصالح الناخب ومنطقته الانتخابية من خلال تطبيق البرنامج الانتخابي الذي سوف يتم التصويت عليه وتشريع القوانين اللازمة للعمل بالبرنامج ووضعه قيد التنفيذ وخدمة الوطن والحفاظ على امنه وسلامته والحفاظ على المال العام والابتعاد عن كل ما يسيء الى سمعة الشعب والوطن في الداخل والخارج .

ألتزامات الناخب : التصويت للمرشح في صندوق الاقتراع ليكون نائبا عنه في الدائرة الانتخابية ومساعدته بكل الوسائل الممكنة على تطبيق برناجه الانتخابي والابتعاد عن كل ما من شانه اعاقة تطبيق هذا البرنامج ,اضافة الى متابعة اداء النائب وتزويده بالملاحظات التقويمية كلما كان ذلك ضروريا لتصحيح الانحراف في حالة حصوله عن البرنامج الانتخابي .

العقد الاجتماعي بين النائب وناخبيه .

بهذه الطريقة يمكن خلق سلطة تشريعية فاعلة من النواب تعيش حالة وئام كامل وتواصل دائم ليس فقط مع ناخبيهم في دوائرهم الانتخابية وانما الاهم هي حالة الوئام والتعامل فيما بينهم بمهنية سياسية رشيدة تحت قبة البرلمان هدفها الاسمى اصدار التشريعات التي من شأنها خدمة الوطن ومواطنيه على اختلاف قومياتهم واديانهم واعراقهم وطوائفهم واجناسهم والوانهم.

اوردت هذه التجربة القصيرة للمقارنة بين ما شاهدته من ديمقراطية في العالم الاوربي وبين ما وصلنا من ديمقراطية مشوهة حيث شاركت كغيري من المواطنين كناخب في الانتخابات النيابية التي جرت في بلدنا العراق على مدى دورتين الاولى في العام 2006 باستخدام القائمة المغلقة . والثانية في العام 2010 باستخدام القائمة المفتوحة .في كلا الدورتين لم نتعرف على اي برنامج انتخابي لاي قائمة (ان كان هناك برنامج انتخابي اصلا) كما لم نتعرف على اي من المرشحين فيما عدا صورهم البراقة التي ملئت الشوارع والميادين العامة في اكبر عملية عرض ازياء عرفها تاريخ العراق الحديث . اقول هذا بالمقارنة مع البرنامج الانتخابي الذي كان يوزعه شخصيا المرشحين البريطانيين على ساكني منطقتهم الانتخابية في تجربتنا اعلاه وجها لوجه ويدا بيد توثيقا " للعقد الاجتماعي "الذي سوف يربط كلا منهم بناخبيه في حالة فوزه في صناديق الاقتراع . وبالرجوع الى نتائج انتخابات الدورة الثانية في العراق للعام 2010 فانها مخجلة بامتياز حيث ان عدد المرشحين الذين حصلوا على اصوات اكثر من القاسم الانتخابي استنادا الى الارقام المعلنة من المفوضية العليا للانتخابات هم فقط (17) نائب من اصل (325) نائب بمعنى اخر ان (308) نائب لم يكونوا ممثلين حقيقيين للحد الادنى من الناخبين . لذلك تعثرت العملية السياسية في العراق ولم نصل الى حالة الوئام المطلوبة بين النواب تحت قبة البرلمان وبين ناخبيهم في الشارع العراقي , وكانت النتيجة ان تعطلت القوانين المهمة وتحولت معظم جلسات مجلس النواب التي تميز قسما غيرقليل منه بعدم اكتمال النصاب الى جلسات هرج ومرج بين نواب تنقص بعضا منهم الثقافة المهنية السياسية اضافة الى انه لم يعد هناك اية قناة للاتصال بين النواب وناخبيهم فيما عدا قنوات التلفزيونات الفضائية الى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

درجة انه لا يمكن لاي عراقي ان يحدد بالاسم من هو النائب الذي يمثله تحت قبة البرلمان تماما على العكس من النائب البريطاني مثلا في قصتنا اعلاه الذي شهدناه يساكن ناخبيه في منطقته الانتخابية الذين هم اصلا جيرانه او اهل محلته ويفتح بيته للاستماع الى ملاحظاتهم وارائهم سلبا كان ذلك ام ايجابا الامرالذي يغني عمله النيابي ويجنبه الاخفاقات المحتملة في تحقيق برنامجه الانتخابي . اننا باختصارفي العراق بسبب حداثة تجربتنا الديمقراطية وضعف ثقافتنا السياسية ما نزال نفتقد الى "العقد الاجتماعي " الذي يجب ان يربط النائب المنتخب شخصيا بناخبيه ويحدد الالتزامات الوطنية والاجتماعية والادبية والاخلاقية لكل طرف منهما تجاه الطرف الاخر.

مستلزمات العملية السياسية في العراق :

التطبيق الصحيح للديقراطية في الدول التي تتبع التعددية الحزبية يتطلب بشكل عام توافر ثلاثة عناصر مترابطة فيما بينها ترابط اضلاع المثلث الذي يتميز في ان اي تغيير في احد اضلاعه ينتج عنه تغييرات في الضلعين الاخرين . هذه العناصر الثلاثة هي :

1. قانون رصين للاحزاب يعتمد مبدأ الانتماء للمواطنة العراقية اساسا في تشكيلها وتحديد عضويةالمنتسبين اليها بعيدا عن التمييز العرقي او القومي او الطائفي .وهذا القانون لاهميته القصوى يمثل قاعدة المثلث الانف الذكر.
2. قانون رصين للانتخابات يحدد الية الترشيح والانتخاب ومعايير الفوز بشكل يضمن منع حصول النزاعات مابين الاطراف والكيانات المشاركة في العملية الانتخابية قبل الاقتراع وبعده ووضع ضوابط لحل النزاعات المحتملة في حالة حصولها.
3. مفوضية عليا مستقلة للانتخابات تنظم وتوفرجميع مستلزمات العملية الانتخابية من مواد ومعدات وافراد وادارة ولوائح عمل وتشرف بشكل نزيه ومستقل على عملية الاقتراع وفرز الاصوات وحتى اخر مراحل اعلان النتائج والتصديق عليها.

هذا المثلث غير متكامل في العراق الان حيث ان مجلس النواب الحالي وعلى الرغم من المناقشات الطويلة لمسودة القانون فانه ولاسباب لايعلمها الا النواب انفسهم لم يفلح لحد الان في التوصل الى تشريع قانون الاحزاب الذي طال انتظاره. كما ان قانون الانتخابات هو الاخر عليه اعتراضات ولم يتم اتفاق النواب على صيغة نهائية لتعديله وهناك جدل قائم بينهم على الصيغة الامثل لانتخابات الدورة القادمة هل هي القائمة المغلقة ام انها القائمة المفتوحة .
في الحقيقة ان تجربة الدورتين السابقتين تشير ان كلتا القائمتين لا تصلحان للعراق وان الترشيح الفردي للدوائر المتعددة هو الخيار الافضل .

الترشيح الفردي للدوائر المتعددة للمستقلين والحزبيين :

ان الذي يصلح للعراق هو الترشيح الفردي للدوائر المتعددة للمستقليين والحزبين بعدد مقاعد مجلس النواب , واننا بهذا الصدد نؤيد ما ذهب اليه الاستاذ الفاضل عادل اللامي اول رئيس للمفوضية العليا المستقلة الانتخابات في مقاله المنشور قبل اسابيع والذي اقترح فيه تقسيم العراق الى عدد من الدوائر الانتخابية تساوي عدد النواب في المجلس ويتم في هذه الدوائر الترشيح الفردي للمستقلين والحزبيين على حد سواء ويحددالفائز في الدائرة بالشخص الذي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يحصل على اغلبية الاصوات من بين المرشحين – وهو النظام المعمول به في بريطانيا ودول الكمونولث وفرنسا والولايات المتحدة وفي 93 دولة من دول العالم حاليا – ويمكن تعديل ذلك جزئيا بتحديد الفائز بالاغلبية المطلقة من خلال االذهاب الى نظام الانتخاب بمرحلتين بالنسبة للمرشح الذي لا يحصل على الاغلبية المطلقة المطلوبة بموجب النظام الانتخابي في دائرته في المرحلة الاولى وكما هو معمول به في عدد اضافي من الدول ومنها على سبيل المثال جمهورية ايران الاسلامية حيث قسمت البلاد باكملها في انتخابات 2012 الى 207 دائرة انتخابية لانتخاب 290 نائب (بمعدل نائب اونائبين لبعض الدوائر الكبيرة) تنافس عليها 3400 مرشح يحمل كل منهم شهادة الماجستير كحد ادنى لتحصيله الدراسي كاحد الشروط الجديدة التي ادخلت للمشاركة بدلا من شهادة البكالوريوس المعتمدة في جميع الانتخابات السابقة .

ان اهم مزايا طريقة الانتخاب الفردي هذه هي التلاحم الذي يتم خلقه بين المرشح في الدائرة الانتخابية وبين ناخبيه وهذا بدوره يخلق " العقد الاجتماعي " الذي سيربط الطرفين على مدى الدورة الانتخابية باكملها. كذلك انه يسهل على المرشح التركيز في حملته الانتخابية على سكان منطقته الانتخابية فقط الذين هم اصلا اقرب الناس اليه .كما ان هذا النظام هو ليس بجديد علينا نحن العراقيين انه نفس النظام الذي سار عليه ابائنا المؤسسون لدولتنا العراقية الحديثة وفي كل الانتخابات التي جرت في العهد الملكي كانت المحافظات (الالوية) العراقية تقسم الى مناطق انتخابية يتنافس فيها المرشحون مستقلين وحزبيين ضمن مناطقهم ولم تكن هناك قوائم مغلقة او قوائم مفتوحة وانتجت هذه الانتخابات في حينها مجالس نيابية مايزال العراقيون يفتخرون بمستوى ادائها والدليل على ذلك هو ان معظم القوانين النافذة لحد يومنا هذا هي من نتاج تلك المجالس النيابية ويمكن لمن يرغب بالمزيد الرجوع الى ارشيف التشريعات العراقية المنظمة للانتخابات ولعمل مجالس النواب في عهد ابائنا المؤسسين للدولة العراقية الحديثة في وطننا العراقي الحبيب .

الكوتا النسائية في قانون الانتخابات الحالي :

اعطى قانون الانتخابات الحالي (25%) من عدد المقاعد الى العنصر النسوي ضمن ما يسمى بالكوتا النسائية فيما اثبتت الانتخابات على مدى الدورتين السابقتين ان واحدة فقط من بين اكثر من (80) نائب في المجلس حققت الفوز من خلال صناديق الاقتراع اما الباقي فقد حصل على اصوات قليلة جدا ولكن تم ترشيحن من قبل قوائمهن ووصلن تحت قبة البرلمان بفضل قاعدة الكوتا النسائية .

ان حالة الكوتا هذه هي حالة وقتية ويجب اعتبارها مرحلة انتقالية وعدم الاستمرار بها والتخلي عنها باسرع وقت ممكن بل يجب تشجيع العنصر النسوي على تحسين الاداء وبذل جهد اكبر بما يمكنهن من الحصول على موقع تنافسي افضل للفوز من خلال صناديق الاقتراع وليس الاعتماد فقط على نظام الكوتا ,وفي عالمنا المعاصر من النساء اللواتي وصلن الى مراكز عليا من خلال صناديق الاقتراع ومنهن مثلا (ماركريت ثاجر) في بريطانيا و(انجيلا ميركل) في المانيا و(انديرا غاندي) في الهند و(بناضير بوتو) في الباكستان وغيرهن من

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نساء العالم. المقترح الافضل هو اتباع التجربة المصرية حاليا كمرحلة انتقالية بايجاد صندوقين في المركز الانتخابي الاول للمرشحين بشكل عام (رجال ونساء) والثاني للمرشحات من النساء فقط (صندوق الكوتا) والسماح لاي امرأة تجد في نفسها القدرة والكفاءة على التنافس مع الرجال خارج الكوتا , فيمكن ان ترشح نفسها ويتم التصويت لها في الصندوق الاول . بهذه الطريقة يمكن تدريجيا التخلص من نظام الكوتا النسائية ونتمنى ان يأتي اليوم الذي نسمع فيه تحت قبة البرلمان العراقي اصوات نواب من العنصر النسوي من اللواتي حققن الفوز بجدارة و لا يقل مستوى ادائهن السياسي المهني عن نضرائهن من الرجال .

مشاركة منتسبي القوات المسلحة في الانتخابات :

يميل الرأي العام العالمي الى ان منتسبي القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي خاصة في بلدان العالم الثالث هم من المحسوبين على والموالين بحكم موقعهم الوظيفي للحزب او الائتلاف الحاكم في تلك البلاد وعلى الرغم من كونهم ممنوعين من الترشيح بحكم القانون الا ان مشاركتهم في عملية التصويت بهذا العدد الكبير نسبيا من شأنه ان يعطي ارجحية في المجموع الكلي للاصوات للحزب او الائتلاف الحاكم . ولضمان عدالة اكبر بين الاطراف المتنافسة وللحفاظ على الاستقلالية التامة للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي فان من الافضل عدم مشاركتهم لا في الترشيح ولا في الاقتراع وهو ما ذهبت الى تطبيقه عدد غير قليل من دول العالم من بينها على سبيل المثال دول امريكا اللاتينية واندونيسيا وتركيا ولبنان . ان في عدم مشاركة القوات المسلحة وقوى الامن الداخلي هذه اقتصاد في نفقات العملية الانتخابية وتقليص في جهد المفوضية العليا للانتخابات اضافة الى انه يتيح لهذه القوات دورا اكثر فاعلية في المحافظة على الامن والنظام وانسيابية سير كافة الانشطة والفعاليات المتعلقة بالانتخابات في كافة ارجاء البلاد قبل واثناء العملية الانتخابية.

تضارب المصالح في عمل عضو مجلس النواب :

من المعروف في اي عمل وخاصة الاعمال المدنية الالتزام بمبدأ عدم وجود تضارب مصالح في واجبات ومسؤوليات المكلف بالعمل . مثال ذلك لا يجوز للمهندس الاستشاري المصمم لبناية معينة ان يكون ايضا مقاولا لتنفيذها بسبب حصول تضارب مصالح بين كونه مصمما لمشروع البناية من جهة وتولي عملية تنفيذها من جهة اخرى. كما لا يمكن للسبب نفسه للمحامي ان يكون وكيلا لطرفي الدعوى في قضية معينة .كذلك فان الموضوع اسوأ واكثر خطورة في المناصب السياسية ومنها منصب النائب في مجلس النواب الذي يحمل جنسية بلد اخر حيث يواجه مشكلة كبيرة تتمثل بتضارب المصالح بين كونه نائبا عن ناخبيه في وطنه الأم التي يحمل جنسيتها اصلا وبين مصالح الدولة الاخرى التي اكتسب جنسيتها في وقت لاحق اضافة الى جنسيته الاصلية .هذه الحالة تضر بعمل النائب ضررا بليغا بسبب حالة ازدواجية الولاء التي سيعاني منها والتي سوف تسبب له حالة صداع ولائي دائم لا يخدم العملية السياسية في وطنه الأم ,لذلك فان معظم بلدان العالم قد وضعت ضوابط صارمة في التشريعات الخاصة بالترشيح للمناصب النيابية بما يضمن معالجة حالات تضارب المصالح في اداء

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اعضاء مجالس النواب لواجباتهم بما يحافظ على المصلحة العليا للبلد وعلى السمعة الحسنة لعضو مجلس النواب فيها .

حقوق وامتيازات الخدمة النيابية :

تعالت في الفترة الاخيرة صيحات الرأي العام العراقي حول حجم الرواتب والمخصصات والامتيازات والرواتب التقاعدية التي يتقاضاها اعضاء مجلس النواب العراقي ووصل الامر الى تظاهرات مشروعة و منظمة عمت معظم المحافظات تطالب بالترشيد والالغاء لمعظم هذه الامتيازات.وبالتعمق في حقيقة الامر نجد ان ادارة مجلس النواب لم تتعامل بشفافية بخصوص هذا الموضوع فبدلا من ان تكون هذه الرواتب والامتيازات مقننة ومعلنة وغير مبالغ فيها شأنها شأن التشريعات الخاصة برواتب الملايين من موظفي الدولة العراقية , بقيت رواتب وامتيازات النواب سرا مكنونا من الاسرار لم يكن من السهل على اي مواطن عادي من الاطلاع عليه ولم تظهر حقيقة هذه الرواتب والامتيازات الابعد ان تراشق النواب فيما بينهم على شاشات الفضائيات التلفزينية متهمين بعضهم البعض الاخر بالغلو والاسراف وتبذير المال العام الامر الذي اثار حفيظة جماهير واسعة من الشعب العراقي ودفع بها الى الشارع للتظاهر.على العكس مما تتعامل به معظم برلمانات العالم ومنها البرلمان البريطاني على سبيل المثال الذي يظهر بكل شفافية على موقعه الالكتروني ***www.parliament.uk*** لاطلاع الراي العام المحلي والاجنبي والصحافة وكل ذي شأن على كافة التفاصيل التي تخص الرواتب والمخصصات والاجور وحتى الحدود العليا لمصاريف الطباعة والاستنساخ ومبالغ الطوابع البريدية واجور السفر بمختلف وسائط النقل ....الخ المعقولة وغير المبالغ فيها التي يتكبدها عضو مجلس النواب البريطاني لاغراض اداء واجباته النيابية تجاه ناخبيه في منطقته الانتخابية , يقابل ذلك نظام صارم والية معلنة من قبل الدائرة المالية في المجلس المذكور للتحقق من الصرف الفعلي لهذه المبالغ بما لايلحق الضرربالمال العام ولا يدع مجالا للشك في نزاهة النائب وتوجيه الاتهام اليه واضاعة الوقت الثمين للمجلس في التشكيك وتبادل الاتهامات بدلا من تشريع القونين المفيدة. لذلك وبعيدا عن التشنج وتعالي الصيحات يجب ان ننظر الى موضوع رواتب ومخصصات وتقاعد اعضاء مجلس النواب نظرة واقعية بناءة وعلى اساس ان الخدمة النيابية هي خدمة عامة يفترض ان يتولاها خيرة ابناء وبنات الامة و يجب احتسابها بمنتهى العدالة غلى الاقل لمصلحة النفر الخير في هذا المجلس الذي يبني عليه العراقيون والعراقيات امالا كبيرة وان هذه الخدمة ومايترتب عليها من تبعات عندما تكون مخلصة ونزيهة يجب ان يتم احتسابها دونما الحاق الضرر بالمال العام اوالغبن بالشخص الذي انتخبناه واعطيناه اصواتنا ليكون نائبا عن منطقتنا الانتخابية وفق مفهوم "العقد الاجتماعي " الانف الذكر بيننا . وفي سبيل تحقيق ذلك يجب ان لا ننطلق من فراغ متأزم , خاصة وان تجربتنا الديموقراطية ماتزال في مهدها ولم يتصلب عود خبرتنا فيها بعد, وعلينا ان تعلم الكثيرمن من سبقونا فهذه برلمانات العالم من حولنا ندخل على بعض من اقربها الى واقعنا وندرس انظمة الخدمة والرواتب والمخصصات , والتقاعد ان وجد لاعضائها وآلية احتسابها وصرفها ونختار منها ما يلائم خصوصية وطننا العراقي , وبعد تشريعه والاتفاق عليه ننشره بكل شفافية في

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وسائل الاعلام وعلى موقع مجلس النواب العراقي للعمل به وليطلع عليه العالم اجمع ولنقدم اليهم نموذجا مشرقا عن العراق وشعبه بدلا من الوضع المخجل والمتعثر حاليا لعمليتنا السياسية.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العلاقات العراقية الامريكية.. الاسلحة .. الديمقراطية الشاملة.. والانتخابات الحرة...[3]

محتويات العدد

يبدو من البيان المقتضب المشترك ومن تعليقات متبادلة انها كانت متوافقة على مستوى التعاون لمحاربة الارهاب وتزويد العراق ببعض مطالبه التسليحية، إذ أبدى اوباما تعاونه للتصدي للارهاب «الذي لا يعمل في العراق فحسب وانما يشكل ايضاً تهديداً للمنطقة باكملها وللولايات المتحدة».. لكن على المستوى السياسي ظهر تحفظ امريكي بضرورة اتخاذ العراق مزيداً من الخطوات نحو بناء «نظام ديمقراطي شامل مثل الموافقة على قانون للانتخابات، واجراء انتخابات حرة ونزيهة العام المقبل حتى يمكن الناس من حل الخلافات من خلال السياسة بدلاً من العنف»، حسبما نقلت الوكالات عن الرئيس اوباما.

لعل أكثر الملفات تلكؤا هو الملف السياسي. فاتفاقية «الاطار الاستراتيجي» تطالب الولايات المتحدة بـ: «دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق التي تم تحديدها وتأسيسها في الدستور العراقي. ومن خلال ذلك تعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الاخطار الداخلية والخارجية».. وسيحتاج العراق اكثر من «ديمقراطية هشة» ليجد الطرف الامريكي نفسه مستعداً لتلبية التزامات هذه المادة.. سيحتاج العراق ادارة راشدة تتخلص من الاساليب المزاجية والقرارات الفردية، ليحل محلها ادارة المؤسسات والدستور، وتحقيق مفهوم الشراكة حسب مصالح الشركاء كافة، وليس حسبما يراه كل طرف على حدة.

رغم أهمية التسلح والحصول على احدث التكنولوجيات، لكننا بحاجة ان نؤسس في العراق منظومات مهنية ومتطورة.. فلن نحارب الارهاب بمجرد الاكثار من العسكرة والتسلح.. فالانفاق على الامن هو الاعلى بين القطاعات، رغم ذلك يزداد القتل والعنف.. وتشكل قواتنا 3.3% من السكان.. بينما هي 0.45%، 0.11%، 0.49%، 0.16%، في امريكا والهند ومصر والصين على التوالي.. مع ذلك يتصاعد القتل والارهاب لدينا.. الذي لن يحارب سوى بوقوف الجميع داخلياً وخارجياً ضده.. لذلك حسناً فعل رئيس الوزراء بالدعوة لمؤتمر ضد الارهاب.. فالولايات المتحدة، كما غيرها من دول مجاورة، تستطيع المساعدة استخباراتياً ولوجستيكياً.. وهذا يتطلب انفتاحاً داخلياً وتعزيز مفاهيم الشراكة، وانفتاحاً خارجياً خصوصاً على دول الجوار والسعي لحل الخلافات بالطرق الدبلوماسية والسياسية، وتفعيل المصالح المشتركة، ومنها

[3] د.عادل عبد المهدي – جريدة المواطن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مصلحة التعاون ضد الارهاب، الذي يطمح لتأسيس دولته في اجزاء من دول المنطقة.
والاهم من ذلك كله، ان تكون هذه بعض سياستنا الفعلية بعد كل انتخابات، وليس مجرد وعود نقوم بها قبل الانتخابات

مصير الانتخابات.. ومقعد الازمة

تم الاتفاق على ابقاء عدد النواب (325).. واعادة توزيع المقاعد «التعويضية» السبعة بما يلبي قرار المحكمة ويعالج مخاوف الاطراف.. والخلاف بات معلقاً (مساء السبت) على مقعد واحد.
الأطراف قريبة من بعضها، ويمكن عملياً تمرير القانون سواء بالتنازلات المتبادلة.. او المكاسب المتقابلة، ومنها ازدواجية الهوية.. فالشيعي الشبكي والفيلي، او التركماني السني والشيعي نقطة مشتركة بين مكونين.. وكذلك المسيحي والصابئي والازيدي لتواجدهم في محافظات وانتماءهم لقوميات مختلفة. فازدواجية الهويات القومية والمذهبية والمناطقية احدى المعادلات لحل الكثير من المشاكل ومنها مسألة المقعد الانتخابي.
كانت مشكلتنا تاريخياً استخدام الهوية الواحدة لالغاء الاخر، وصولاً للابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية.. ومشكلتنا اليوم الانكفاء في الهوية الخاصة على حساب الهوية الوطنية، وصولاً للاثنية والطائفية المقيتة.. وسنبقى نعطل بعضنا ما لم نجدد مرتكزات الهوية الوطنية لتحمل وتحمي في طياتها الهويات الخاصة.. عبر دولة المواطنة العصرية المدنية.. والخدمة العامة والمساواة والنظم الانتخابية والصوت الواحد.. والاعتراف بالتعدديات وحقوقها الكاملة.. واللامركزية والفيدرالية ومجلس النواب والمجلس الاتحادي وغيرها.. بما يضمن المواطنة، وحماية المكونات، كل في موقعه وشروطه والتزاماته واستحقاقاته، لتغذو التعددية وحدة وانطلاق وليس عداوة وتعطيل.
أمام القوى السياسية مسؤولية وطنية كبرى. فلا تتصرف مرة كممثلة للمكونات.. ومرة لتحقق مصالحها الخاصة باسم توازن المكونات. فعندما يقال للشيعي ان بين الكرد، شيعة فيلية وشبك، يقول ان قوميتهم اقوى من مذهبيتهم.. وان داخل القوائم الاخرى شيعة يقوم بالتشكيك بولائهم السياسي.. ولماذا لا يختل التوازن عند ادراج مرشحين من مكونات اخرى ويمنحون الاصوات والمقاعد.. والأمر نفسه بالنسبة للكورد فيما تقدم، او عند الكلام عن اكراد الكوت وبغداد والعمارة مثلاً، فيأتي الرد.. ان امر هؤلاء بيد غيرنا.. والامور نفسها بالنسبة للسنة..
فالحسابات السياسية اقوى من تحقيق التوازنات المطلوبة.
من مصلحة الشيعة نجاح الحكم ودخول البلاد في مرحلة الامن والاستقرار وبناء المؤسسات وحاكمية الدستور والانتخابات.. ومنع حكم الاقلية تحت يافطة الشعارات العامة. ومن مصلحة الكرد والسنة وغيرهم تحقيق الشراكة الناجزة للمصالح والمواقع والمسؤوليات والقرارات، ومنع الاستبداد تحت يافطة الاغلبية السكانية. وما لم نتوقف عن ممارسة التشريع وفق مصالح القوى السياسية الخاصة، ونستبدلها بالمصالح الوطنية والشعبية.. التي تحمي الوطن والمكونات على حد سواء.. فان الازمات ستتكرر، وستراوح البلاد مكانها، وسيصيب الضرر الجميع دون استثناء.

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الانتخابات.. المخاضات جزء من الولادة

اخيراً اقر قانون الانتخابات.. وبرهن البرلمان انه قادر على تجاوز الصعوبات بالمثابرة والاستجابة لضغوطات ومطالبات المرجعية والشعب وبقية القوى، بما في ذلك المحافل والمؤسسات الدولية..

والخوف من المآلات الخطيرة التي يمكن ان تقود اليها عملية تأجيل القانون والانتخابات. فلابد هنا من تقدير جهود رئاسة المجلس والكتل السياسية على ما دافعوا عنه، وما حققوه.

سينتقد البعض التأخير والمماطلة والمناورات وحساب المصالح، ويرى فيها فوضى وقلة مسؤولية.. وقد يكون الامر كذلك عند البعض.. لكن من يهمه المستقبل وتجاوز عقبات الحاضر سيتفهم –ولو بخلاف- واقعية مطالب الاطراف.. فلا يتخفى وراء الفرضيات الخيالية او البدائل الدكتاتورية، وما يقترب منها.. فالديمقراطية مهما كانت خسائرها الانية، لكنها علاجاً ومصححاً للاوضاع بالاصرار عليها وبتطوير مؤسساتها وادواتها. لذلك عارضنا ضعف البرلمان وتضعيفه.. ونعارض تعطيل الانتخابات، او تكييف قانونها ليقود الى نتيجة واحدة معروفة مسبقاً.

لم تحقق الاطراف كامل مطالبها.. لكن كل طرف حقق شيئاً ما. فبعضهم رفع عدد المقاعد في محافظاته.. واخرون نجحوا في اقرار صيغة «سانت لوكو» المعدل.. فلم يخسر احد، وربح العراق.. اذ بات لدينا قانون، بمعايير عالمية، لا يحابي احداً.. مما قد يساعد لاستقرار النظام الانتخابي والديمقراطي ونضجه. فما دامت القوى الكبيرة ستخشى النتائج.. والقوى الصغيرة ستفكر بالنجاح، فهذا دليل الانصاف، ولو نسبياً. وستجد الثغرات والنواقص علاجاتها تباعاً.

فالانتخابات الناجحة ووجود البرلمان، خصوصاً مع استعادة صلاحياته، هو بذاته عملية اصلاح وتصحيح كبيرتين.. فكما اشرنا فان تحسس البرلمان للضغوطات والمطالبات.. وخوفه من المآلات هو عامل التغيير الاهم بما ينسجم وارادة الشعب او قريباً منها.. وهو الفارق بين سلطة تتحسس وتغير.. وسلطة انفصلت عن الشعب، وفقدت قدرة التحسس والتغيير، وتعمل وفق اهوائها وامزجتها، وهذا شأن الدكتاتورية.. التي يخفي الاستقرار والانسجام الكاذب على السطح، فوضى وانقسام لا حلول لهما الا بالثورة والتمرد والحروب.. بينما الفوضى والانقسام على السطح في النظام الديمقراطي -لاسيما بداياته- يمكن حلهما بالمزيد من الديمقراطية والمثابرة. فاذا احس المواطن ان الانتخابات توفر العدالة ولو النسبية.. فهي وليست وسائل التغيير، كالانقلابات والتآمر، ستصبح ادوات ترجيح السياسات الناجحة والنافعة ورجالاتها، وابعاد المسيئة والمعرقلة وعناصرها.

ما تحقق في قانون الانتخابات يمكن ان يتحقق مع بقية التشريعات، شرط المثابرة وتحسس المطالبات، والخوف من المآلات

.

الاستثمار في العادات والتقاليد

ليست كل العادات والتقاليد سيئة ومعطِلة وبالية.. بل اغلبها جيدة ونافعة.. صنعتها الاجيال للدفاع عن مقوماتها ومصالحها.. وان محاربة البعض لها يلتقي مع ما يقوم به الاجنبي، الذين يدافعون عما لديهم ويحاربون ما لدى غيرهم.. فيحصنون حمايتهم ويخترقون حمايات غيرهم.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لناخذ امراً بسيطاً كالفطور.. فهو في بريطانيا «البيكون» والحليب وجبنة «الشيدر» والبيض والمربى.. وفي فرنسا الزبدة و»الباكيت» و»الكرواسون».. وفي امريكا «الكورنفليكس»، وهلم جرا.. فالشعوب تستهلك انتاجها، وتحافظ على عاداتها. كان «القيمر» والدبس لدينا عنصراً رئيسياً مع امور اخرى.. سنقف عند «القيمر» فقط الذي قد يراه البعض سخيفاً. فلو استهلكت نصف العوائل (3 مليون عائلة) قيمر الجاموس بمعدل (30) غراماً للفرد، فان العائلة (6 اشخاص) ستهتلك (180) غراماً يومياً.. اي سنحتاج (540000) كغم/قيمر يومياً. لدينا – حسب الإحصاءات- (117000) جاموسة تنتج حوالي (750000) كغم/حليب يومياً.. والمتوسط الحالي (1) كغم/قيمر لكل (10) كغم/حليب، فقدرة الانتاج الحالية (75000) كغم/قيمر/يوم.. وسعره (12000د.ع) و(15000د.ع) و(25000د.ع) و(40000د.ع) في الناصرية والبصرة وبغداد وكركوك على التوالي.. وسنحتاج لحوالي (750000) جاموسة، اي (6-7) اضعاف الموجود حالياً، بما تحركه من عمالة ومنشآت وبيطرة وعلف، وتنتجه من حليب ولبن واجبان ولحوم وجلود واسمدة، الخ.. باختصار، اذا كان عدد العوائل المالكة للجاموس (25000) عائلة (200000 نسمة تقريباً)، فالاصرار على عادة واحدة، او العودة اليها، سيرفع العوائل المالكة الى (150000)، واكثر من مليون نسمة. علماً اننا نستورد اليوم «القيمر» من الكويت وايران وتركيا وسوريا، بينما العراق هو احد مواطن الجاموس الاساسية.

ماذا لو تناولنا مجمل عاداتنا الغذائية وملابسنا واثاثنا وغيرها، عندها سنبدأ بالكلام عن اقتصاد حقيقي بمليارات الدولارات وملايين العاملين مع فرص للتصدير وخفض الاستيرادات.. بعض الشعوب العربية والخليجية والايرانية والتركية بدأت بفهم ذلك.. فسعت للمحافظة على الكثير من العادات والتقاليد دون ان يمنعهم ذلك من اخذ الحديث وما ينفعهم من غيرهم.. فاخذوا باقامة شتى المعارض والاسواق ومنها معارض التمور والورود ومسابقات الخيل والابل والماعز والصيد والاستثمار في الصحارى وغيرها الكثير.. واهتموا بموسيقاهم وتراثهم ومسارحهم وحرفياتهم وانماط حياتهم.

الاستثمار في الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها امر مهم واساس.. لكن الاستثمار في العادات والتقاليد لا يقل اهمية.. هذه حقيقة سخر ويسخر منها البعض، ناسين ضروراتها وفوائدها، لو رشدت الامور، وفهمت بالشكل الصحيح.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الخلل بنيوي لا ينفع معه الترقيع[4]

محتويات العدد

في عام 2003 أجتاحت الولايات المتحدة العراق معلنة أنها تريد إزاحة دكتاتور غاشم وبناء ديمقراطية على أساس دستور يضمن حقوق المواطنين ومبدأ حكم القانون. ولكن من ينظر الى الوضع الراهن في البلاد الآن لابد له - ألا اذا كان فاقد البصر - أن يستنتج ان المشروع الديمقراطي فيه يتعثر إن لم نقل يحتضر وأن مصالح الولايات المتحدة فيه وفي المنطقة قد تراجعت ولم تكسب مقابل خسائرها الكبيرة بالأرواح والأموال إلا القليل. قد تكون الولايات المتحدة قد بالغت في في طموحها وتفاؤلها عندما صرحت بتلك الأهداف في البداية ، إلا أن النتائج كان من الممكن قطعا أن تكون أقل كارثية مما هي عليه.

أين المشكلة ، وما الذي يمكن إنقاذه، وما هي آفاق العلاقة بين العراق والولايات المتحدة ؟ أذا لم نستوعب الصورة في إطارها الأوسع فلن يمكننا فهم التفاصيل.

أشار العديد من المحللين والمراقبين إلى الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها الأمريكان بعد دخولهم العراق مثل حل الجيش والشرطة...إلخ. إلا أن أخطر الأخطاء وأبعدها أثرا وأوخمها عاقبة هي التي تتعلق ببنية النظام السياسي الذي أسسوا له ، فقد نظرت الولايات المتحدة إلى العراق من خلال عدسات النسب الطائفية والتي اصطلح على تسميتها فيما بعد بالمحاصصة ، وهي عدسات عليها غشاوة تخفي اكثر مما تبدي، وبالتالي فإن الولايات المتحدة دعمت ورفعت الى مراكز القوة والسلطة الأحزاب الدينية - وهي بطبيعتها طائفية - بدلا من أن تدعم وترفع حلفاءها الطبيعيين الذين هم الديمقراطيون العلمانيون المثقفون القادرون على إدارة العراق الجديد وبنائه. ذلك أدى الى إقامة نظام سياسي على دعائم طائفية وهذا بالغ الضرر بل مدمر.

وبالمناسبة فإنه أيضاً يناقض دستور البلاد الجديد الذي - على علاته - يحرم التمييز على أساسٍ ديني أو طائفي أو قومي. ولما كان العراق دولة ريعية حيث النفط يكاد يكون المورد الوحيد للدولة، فإن النتيجة الحتمية للمحاصصة التي هي نظام توزيع منافع السلطة أكثر منها نظام حكم ، هي الفساد الكلبتوقراطية (حكم اللصوص) وليس الديمقراطية بمفهومها الصحيح.

أما الفساد فهو نزيف خطير يؤدي الى شل الإقتصاد وقتل فرص ازدهاره ويمنع معالجة مشاكل العراق الكبرى المتداخلة التي تتمثل بفقدان الأمن وتردي الخدمات وانتشار البطالة بشكليها السافر والمقنّع.

أما القول بأن ليس بالإمكان أحسن مما كان وأن هذه هي النتيجة الحتمية لوضع العراق عندما غزاه الأمريكان فغير صحيح ، فالوضع في العراق عام 2003 عندما احتله الامريكان كان منفتحاً على احتمالات عديدة وقابلاً للتكيف بشكل أكثر أيجابية لو توفرت القدرة على فهمة

[4] سمير الصميدعي- المدى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والأرادة السياسية اللازمة لتوجية الأمور بالوجهة الصحيحة . وعندما أصبح من الواضح أن سفينة الأمريكان بلا مقود وبأكثر من ربان وثب المتربصون الذين كانوا في وضع يسمح لهم بانتهاز الفرصة ووصلو بالعراق الى الوضع الذي هو عليه الآن.

المتفائلون مثلي تشبثوا ما استطاعوا باعتقادهم بأن العراق لايزال يتقدم في بناء نظامه الديمقراطي بالرغم من التركة الثقيلة التي خلفتها عقود من الإضطهاد والحروب والويلات وأنه سوف يستعيد عافيته بسرعة كبيرة فور أنتصاره على الإرهابيين وفلول البعثيين المتشددين ، لكن هذا الإعتقاد أصبح الآن بعيدا عن الواقعية . فإن الأرهاب والفساد والطائفية السياسية أصبحت ظواهر متداخلة مرتبطة ببعضها ارتباطا عضويا والطائفية السياسية صارت تعزز سلطة فاقدي الكفاءة والنزاهة من القادة السياسيين. ألعراق والحالة هذه يمكن - في أحسن الأحوال - ان يسير نحو المستقبل متعثراً من أزمة الى أخرى في حين يكابد شعبه - فيما عدا كردستان - حياة لاتطاق من الرعب والبؤس والفاقة ، إلا من ظفر ببعض مزايا السلطة تذهب عنه الفاقة ولكن لا تنفي بعض الرعب والبؤس ، أما في أسوأ الأحوال فإنه يمكن أن ينزلق الى حرب ضروس تأتي على ما تبقى من الأخضر واليابس.

لقد عانى الشعب العراقي ما فيه الكفاية ، والمخرج الوحيد هو أن ينتهج نظاما سياسيا متسقا مع دستوره بالأبتعاد عن الطائفية السياسية ، ومع الصعوبة البالغة في تطبيق هذا المنهج إلا أنه شرط حتمي لا مفر منه ويجب أن يطبق وإن على مراحل لكي تستقيم الأمور في العراق ، وهناك شروط أخرى منها احترام الدستور أيضا في الفصل الفعلي بين السلطات وتقوية الدور الرقابي للبرلمان والحفاظ على استقلالية المؤسسات التي أرادها الدستور أن تكون مستقلة مثل الهيئة الوطنية للإنتخابات والهيئة العامة للنزاهة والبنك المركزي وغيرها، والتي وضعت السلطة التنفيذية يدها عليها بتعاون القضاء الذي استطاعت تطويعه لمآربها.

بعد كل هذة العقود من العذاب تحت ديكتاتورية البعث وصدام حسين المقيتة ، ينظر العراقيون بتوجس شديد إلى ما يجري من مظاهر الإنزلاق إلى نوع جديد من الدكتاتورية. أما الأمريكان فإن هذه الظاهرة تهدد مصالحهم هم أيضا وكل ماكانوا يعولون على بنائه من علاقات تحالفية.

إن المعيار الرئيس لشرعية أي حكومة وصلاحيتها هو قدرتها على حماية أرواح مواطنيها ونوعية الخدمات التي تقدمها لهم .إن آلاف الأرواح البريئة التي تزهق وآلاف اخرى من المصابين والجرحى والمعاقين والفساد الذي يشرب من دم الدولة ولا يرتوي وينهش من قوت الشعب ولا يشبع يضاف إليه تردي الخدمات والتجاوزات على حقوق الإنسان والملايين التي تعاني شقاء الفقر والعازة كلها شواهد على فشل الحكومة القائمة التي تتحمل المسؤولية التضامنية عن جميع الأرواح التي تزهق والأموال التي تهدر. إن الهجمة الوحشية للإرهابيين على مختلف منابعهم وأوصافهم والتدخل السافر لبعض دول الجوار لا يمكن ان توقف ألا ببناء نظام سياسي متماسك يديره أناس يشغلون مناصبهم لكفاءاتهم لا لانتماءاتهم ، نظام قادر على تعبئة الشعب ضد الإرهاب لا تعبئته ضد بعضه البعض .أما محاولات الترقيع بدورات تدريبية أو أسلحة إضافية تطلبها الحكومة من الولايات المتحدة لتسلمها الى قوى أمنية مخترقة ذات قيادات ضعيفة وولاء لواجبها ووطنها أضعف ، فلن تجدي نفعاً.

الشعب العراقي بحاجة الى من ينقذه فهو بين فكي رحى أحدهما الإرهاب والآخر حكومة أقل ما

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يقال عنها أنها عاجزة وفاسدة ولا أمل يرتجى منها، إن لم نقل أيضا أنها تجمع الى ذلك صفات التسلط والحقد والتحاقد وحتى التواطؤ مع بعض الأرهابيين .إن الولايات المتحدة التي تتحمل مسؤلية كبيرة عن وضع العراق الحالي ، يمكن أن تستعيد بعض مصداقيتها بالإلتزام الثابت بقيم الديمقراطية وحكم القانون والحكومة الرشيدة. وأن تكون صريحة وصارمة ومنطلقة من هذه المباديء في علاقاتها ومباحثاتها مع حكومة بغداد ومسؤوليها.

***عضو مجلس الحكم**
وسفير العراق لدى الولايات المتحدة سابقا

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

معالجة ظاهرة البطالة عموما والخريجين خصوصا في العراق [5]

محتويات العدد

تشخيص الظاهرة

ظاهره البطالة هي قضية عامة لاتخص بلد ما, وتعتبر من المؤشرات المهمة في العالم لحالة الوضع الاقتصادي للبلد بجانب مؤشرات اخرى مثل سوق بيع العقارات, ونسبة التضخم, وغيرها مما يعرفه الاقتصاديون . تبرز هذه لظاهره في حالة الاخلال بالمعادلة الاقصادية في (قانون العرض والطلب) فيقل الطلب على الخدمات عندما تزداد العروض المقدمه في السوق... وبالعكس.....

السوق العراقي في الاعم الاغلب لاتنطبق عليه تلك القوانين بالشكل التي تنطبق على بقيه اقطار العالم بسبب الوضع الخاص الذي يمر به القطر والتي اهمها هو الفتره الانتقالية التي يعيشها العراق في الانتقال من القطاع الاشتراكي الى القطاع الخاص والتي هي السياسة الحكومية المتّبعة بعد التغيير , فالعراق الان ورث نظاما لم يكن قد شارك بما يملكه من توجهات جديدة في صناعتة ماضيه , وانما هو ارث مفروض عليه.

الجذور التاريخيه :

العراق تاريخيا ومنذ العهد الملكي التزمت الدولة بفلسفتها فكرة (تعيين المواطن) بسبب الوضع الذي كان يعيشه ماقبل ظهور النفط , وكانت الجامعات المفضلة هي الجامعات التي التزمت الدولة تعيين خريجيها بشكل مضمون كما هي كليات الطب وكليات التربية, وبعض التخصصات المهمة الاخرى..... وقد تاصلت هذه الحالة, حالة اعتماد المواطن على الدولة في المعيشة والتعيين كقضية سياسية استفادت منها الانظمة التي توالت على العراق فيما بعد عام 1958 وبالتحديد وبصورة اكثر مابعد عام 1968 وذلك كفلسفة كانت الدولة تعتمدها في إحكام سيطرتها على العراق كجزء من التوجه الاشتراكي الذي كانت الدولة تتبعه أنذاك..... وهي ذات السياسة المتبعة في الدول الاشتراكية التي سقطت بسقوط المعسكر السوفيتي .

بعد التغيير الذي حصل في عام 2003 لم يدرك المجتمع العراقي بطبقاته المتنوعة بان واقع (السوق الحر) واداءه سيكون له انعكاسا ليس فقد على السلع فحسب, وانما على الخدمات

[5] د. صلاح شبر – مركز الرافدين للبحوث والدراسات الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

البشرية ايضاً سواء كانت تلك الخدمات تابعة الى الدولة او الى القطاع الخاص..... في الوقت ذاته لم تتوجه الدولة الحديثة الى تغيّير فلسفتها السابقة في عملية السوق الحره تلك بل فتحت الباب واسعا للسلع ان تتداول من المنطوق الحر ولم تتح للقوى البشرية ان تجد طريقها في هذا المجال في التحرك هو مفهوم العرض والطلب على القوى العاملة.

الواقع الحالي:

في العراق الان اكثر من مائه جامعة كلها تقوم بتخريج عدد كبير سنويا من الطاقة البشرية الباحثة عن عمل, في الوقت الذي تعجز الدولة (بمؤسساتها التي لازالت تتحكم فيها القوانين السابقة الاشتراكية) على ايجاد مراكز وظيفية حكومية لهم (زيادة العرض), كما في نفس الوقت هنالك عوده ليست بالقليلة من المهاجرين والمبعدين وغيرهم من غادر القطر, في الوقت الذي أقدمت الدولة على خطوات كبرى في هذا المجال اذ انها تمكنت من تعيين اعداد كبيرة في سلك الجيش والشرطة والحمايات وغيرها من مرافق الدولة بالاضافة الى فتح ابواب التعيين الى الوزارات المتنوعة والذي في الواقع اوصل عدد موظفي الدولة الى اكثر من اربعة ملايين شخص اي 13-15% من عدد نفوس العراق وهي نسبة جدا عالية في عداد الدول التي تعمل ضمن منطوق السوق الحر .

الشعب بدا يضغط بشكل كبير على السلطة التنفيذية لاستيعاب العدد الكبير من الخريجين والمواطنين, من جهة اخرى كان لنواب البرمان والصراع السياسي اثره الكبير, كذلك الواقع الارهابي وغيرها من العوامل التي تدفع الحكومة باتجاه تعيين العدد الكبير من الموظفين, في الوقت الذي لاتحتاج الدوله الى عشر اعداد هذا العدد أو ربما اقل.

الخطة الرئيسية للعلاج: هنالك نقطتان اساسيتان لمعالجة البطالة في الدول عموما وهي التي تتبلور في :

1. تنشيط القطاع الخاص
2. تنشيط الاقتصاد الوطني

مع وجود عوامل اخرى تصب في هذاا الطريق ولكن الاساس في الموضوع هو هاتان النقطتان التي ذكرتهما .....

وللعمل عليهما يتوجب على الدوله ان تقوم بالخطوات التالية وهي الخطوات الاساية التي تعمل خلف ***(Support)*** تلك النقطتين .. اهم تلك النقاط المساندة هي سته برامج:

البرنامج الاول: التعديل القانوني

1- تنشيط صندوق الضمان *(Iraqi Pension Plan IPP)*

وهو الصندوق الذي يلزم رب العمل (حكومة كانت ام قطاع خاص) باستقطاع ماقيمته (1.4%) من قيمة الاجر المدفوع الى الموظف يدفعها رب العمل, ونفس النسبة ذاتها يدفعها الموظف من قيمة اجرته..... اي بمعنى اخر فان كلا الطرفان يشتركان في رفد قيمة كمية التقاعد للعامل أو الموظف, وهذا يجب ان ينطبق ليس فقط على الموظف الحكومي وانما ايضا على كل من يعمل في الدوله عاملا , اجيرا, موظفا, عراقياً كان ام اجنبياً..... تقوم الدولة أو هيئة التقاعد باستثمار المبالغ الموجودة في صندوق التقاعد اما من خلال الشركات الكبرى وبنسبة ثابتة (ربما 7% في حالة الثبات اكثر من 3 سنوات) أو من خلال الدخول في

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مضاربات أو كليهما, أو من خلال انشاء بنك متخصص ولكن ضمن القطاع الخاص وليس العام , اما صندوق التقاعد فيتوجب ان يكون حكوميا بالكامل ولكن بادارة مستقلة ***(Agent)*** لاتتعلق بالدولة من ناحية التوظيف والادارة.

2-تنشيط صندوق استقطاعات ترك العمل *(Un Employment Insurance U.I.)*

وهو الاستقطاع الذي يؤخذ بنسبة من قيمة رب العمل ومن قيمة العامل أو الموظف والذي يتفاوت مابين (0.9%) من كلا الطرفين أو احيانا تتفاوت الى نسب بسيطة..... هذه الكمية توضع في صندوق يحمل نفس الاسم لكي يدفع الى الموظف الذي يترك العمل أو الذي يطرد من العمل في الصرف عليه لمدة سنة الى حين ايجاد عمل اخر أو وظيفة جديدة, هذا المبلغ ايضا ينطبق عليه كما انطبق على النوع الاول من الاستقطاعات في ان تقو م تلك المؤسسة بتشغيل تلك الاموال الكبيرة في مصالح تجارية أو في بنوك ثابته وذلك حسب وضعية نسبة الفائدة العالمية.***(International Interest Rate)***

3-تنشيط صندوق التامين الصحي للموظف *(Health Insurance H.I.)*

وهو الاستقطاع الذي يغطي صحة الموظف اوالعامل والذي غالبا مايشمل بعض التغطية الطبية وليس كلها وغالبا مايغطي فقط الدخول الى المستشفى..... نسبته قليلة, وتدفع سنويا الى الدولة الى صندوق الصحة (0.2%) يدفعها رب العمل فقط والتي يتم تشغيل هذا الخزين بالطريقة التي ذكرت في النقطيتين السالفتين.

4- صندوق الضريبة *(Income Tax)*

وهو الصندوق الضخم ,الذي من المهم ان يكون اولا منفصلا قانونيا عن الحكومة مع ان الحكومة هي التي تسيطر على مجرياته وعلى قانون انشاءه, اما الادراة فانها تابعة الى ذات المؤسسة التي هي شبه حكومية ***(Agent)*** وهي التي تقوم باستقطاع ضريبة تتناسب مع حجم الايرادات لكل شهر أو لكل اسبوع أو ليوم واحد من دخل الموظف أو العامل , تدفع هذه الاموال الى صندوق ضريبة الدخل التي تقوم ايضا باستثماره وتطويره في الدخول اما بمضاربات أو من خلال الربح الثابت في مؤسسات عالمية أو عراقية..... هذه الكمية تستقطع من العامل أو الموظف مباشرة..... وفي نهاية السنة يتوجب على العامل أو الموظف ان يطالب باسترجاع القيمة بعضها أو كلها وحسب وضعه المالي العام لتلك السنه أو حسب عدد افراد عائلته أو حسب نوعية الصرف التي صرفها على تربية ابناءه, أو ماصرفه على السكن أو على افراد العائلة المعوقين, أو غيرها من امور كثيرة لامجال للحديث عنها هنا.

هذه الخطوات الاربعة تساعد على اعتبار التعيين فيما بين القطاعين العام والخاص متساوٍ من حيث الفائدة بما يخص التقاعد وغيرها, وهو مايؤدي بالتالي الى خلق جو من المنافسة لدى العامل أو الموظف في البحث عن افضل جهة يمكن الركون اليها في التوظيف, بدلا من احتكار المنافسة في حالة النظام الحكومي الذي تمارسه الدولة العراقية الان.....

فالخريج من الجامعة سوف يكون هنالك امامه اكثر من جهة واكثر من مؤسسة للبحث عن فرصة للعمل فيها , كما وفي نفس الوقت فان امامه الفرصة للانتقال من هذه الشركة أو هذه الوزارة الى وزارة اخرى اذا شعر بان طاقته محددة في اظهار قدراته وقابلياته, أو انه في وضع غير مريح له..... كما وفي نفس الوقت فان رب العمل سواء كان دولة أو قطاع

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

خاص فانه سوف لن يتردد في السماح لذلك الموظف في الخروج من العمل لانه لايحقق له ماتحتاجه من ذلك الموظف..... هذا في الوقت الذي يشعر الموظف المستقيل أو المقال بان هنالك راتبا سوف يدفع له لمدة سنة من تركه العمل (يجب ان يكون بسبب معقول)

البرنامج الثاني: المنافسة الداخلية للشركات والوزارات

وكي تتمكن الوزارات اوالشركات الاهلية من الحصول على افضل طاقة وظيفية من الخريجين أو العاملين في الحقل المخصص, فانها تسعى جاهدة لتقديم افضل العروض المادية والوظيفية لتلك الطاقة , لان قدرة الشركة أو الوزارة وانجازها يعتمد على قدرة موظفيها , فالموظف هو الاستثمار الاكبر بل هو قلب المؤسسة التجارية او الوزارة ..... فالشركات الكبرى في العالم هي الشركات التي تملك اذكى واروع وافضل موظف والتي تتسابق في الحصول عليه اينما كان والتي لاتملك امام هدفها هذا الا في تقديم محفزات ***(Incentives)*** منافسة ماليه احيانا ووظيفية احيانا أخرى: ولتحقيق ذلك فاننا وبصوره عامه ومن خلال القطاع الخاص يتوجب على الشركات العاملة في الساحة العراقيه الى تقيم الحوافز التالية الى الموظف المطلوب:

1- حوافز رواتب إسميّة: استعارة الطلاب الجيدين الاذكياء وهم في مراحلهم الاخيرة من الجامعة, منتصف الثالث أو الرابع والابتداء بتعيينهم برواتب إسميّة تدفع لهم حسب مشاركتهم وتقديمهم للعمل خارج وقت الدراسة وهو ماتقوم به الشركات الطبية لاستعارة خدمات الصيادلة والاطباء والباحثين في علوم الطب وكذلك المحاميين المتخصصين والمهندسين وغيرهم من الاختصاصات التي تهتم الشركات أو الوزارات على حد سواء

2- حوافز طبية مثل تغطية اسنان الموظف مع عائلته وكذلك تغطية الادوية لهم بالاضافة الى حوافز طبية مهمة اخرى كالمختبر والشعاعي والنظارات.

3- حوافز للاجازة, كأنّ تقدم للموظف تسهيلات اجازة لشهر بالسنة يقضيها على حساب الشركة خارج أو داخل العراق.

4- حوافز دراسية تقدمها الى الموظف الذي يرغب بان يكمل دراسته العليا مابعد الدوام أو الحصول على زمالة دراسية مع تغطية كل ماتتطلبه اجور الجامعة, واجور الدراسة, على ان يكمل فترة تعيينه في ذات الشركة.

5- حوافز ترفيعية... مثل زيادة الراتب كل سنة أو كل سنتين وذلك بعد دراسة مفصلة لما قدمه ذلك الموظف من خدمات الى شركته أو حوافز ترفيعية للمنصب ايضاً

في هذه الحالة فان نسبة المنافسه في الحصول على الموظف من قبل الشركات أو المؤسسات الحكومية سوف تزداد, وبالمقابل سوف يقل العرض من قبل الطاقات الجامعية وبذلك يرتفع سعر الخدمة للموظف, اعني الرواتب..... ففي كندا مثلا وبسبب الظاهرة الطبية العالمية الجديدة في تغيير نسبة متوسط العمر للانسان, كان هنالك طلبا متزايداً على الصيادلة لمواكبة هذه الظاهرة الطبيعية, وهو مادى بالتالي الى ارتفاع سعر الخدمة من 25 دولار للصيدلي الى 50 دولا للساعة الواحدة..... ارتفاع سعر الخدمة سوف ينعكس ايجابياً على الجهة الدراسية التي تقوم بتدريس مادة تلك الخدمة , وهي كليات الصيدلة.....

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هنا في مثالنا نرى ان العجلة التطويرية سوف يلحق بركب الجامعات والتي سوف تبادر الى تخريج صيادلة أكفاء وهو مايتوجب على ادارة تلك الجامعة او الكلية ان تقوم برفع مستوى الاداء التدريسي والتعليمي وترفع مستوى الاساتذة والمختبرات, وتزيد بالمقابل نسب معدلات القبول من المرحلة الاعدادية.... وبذلك نرى بان المدارس الاعدادية وبالمقابل سوف ترفع من ادائها بشكل ملحوظ لتقديم افضل الطرق التدريسية للطالب في المرحلة الثانوية..... وهنا وفي هذا الجوالتنافسي سوف تدخل المدارس الخاصة بشكل كبير وسوف تقدم كل مدرسة قدرات اعلى من الاخرى لقبول الطلبة في مدارسهم..... في ذات الوقت ستدخل مواد اللغات بتنوعاتها الى تلك المدارس كما هو في لبنان, اذ ان طالب الاعدادية يعرف على الاقل ثلاث لغات كتابة وقراءة... كل ذلك يؤدي بالشاب أو بالعائلة ان يهتموا بتثقيف ابنائهم, وتثقيف انفسهم, وسوف يكرس الطالب وقته وطاقته الى العلم والى الانتاج بدلا من التوجه الى ما يضر في مستقبل البلد من قبيل المخدرات والارهاب والتسكع في الشوارع.

ولكي تتحقق النقاط الخمسة الماضية على الدولة ان تقوم ب:

اولا: قانون الخدمة:

1- اما تعديل قانون الخدمة المدنية بما يتناسب مع القوانين العالمية التي ذكرتها آنفا
2- أو الغاء قانون الخدمة المدنية ذلك واقتصاره على الدولة فقط
3- أو وضع قانون جديد يستند على فكرة المنافسة لا فكرة الدولة الاشتراكية

في رايي بان الدولة يتوجب عليها ان تلغي قانون الخدمة المدنية, باعتباره ارثاً اشتراكياً, واستبداله بقانون للعمل يتناسب مع الوضع الجديد للعراق... وان يصاغ ذلك القانون على ضوء التغيرات الجديدة وعلى ضوء واقع الاقتصاد العالمي والدولي , آخذين بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في المنطقة

وفي رايي فيما لو ارادت الدولة المتمثلة بوزارة العمل ان تفكر باتخاذ هذا الاجراء فانها يتوجب عليها ان تستعين بقوانين العمل الغربية للدول التي تتعاطى المفهوم (الاجتماعي) ***(Socialist)***في قوانينها وهي كندا بالدرجة الاولى, ثم فرنسا ثم بعدها ماليزيا وتركيا والبرازيل وهي الدول التي تقدم للعامل قدرا كبيرا جدا من التسهيلات والعطاء, والذي ادى بالعامل ان يكون في وضعه الاجتماعي بالدرجة التي يتساوى دخله السنوي مع دخل الرواتب العالية مثل الصيدلي والمعلم.....

مع فارق بسيط وهو ان العامل ممكن له ان يعمل حسب قدرته الفكرية والعضلية بينما الصيدلي تابع الى وقت محدد والى نظام خاص... ولكن في النهاية لو عمل الاول بطاقته والثاني كذلك فان الدخل في نهاية السنة مع الاستقطاعات ستكون واحدة..... وفي مثل هذه الحالة المهمة جدا فان الفرد العراقي أو العائلة العراقية سوف لاتتنافس فقط على الشهادات العالية مثل الطبيب والمهندس والدكتوراه والماجستير وانما تهيا ابناءها لملئ الكوادر الوسطية التي يتطلبها البلد والتي هي في الواقع ستدر على العائلة نفس ماسيحصل عليه صاحب الشهادة العالية في نهاية السنة ... ولهذا السبب نرى بان الغربيين الشباب يتركون الدراسات الجامعية في بدايتها ويتوجهون في الحصول على شهادة تخصصية من معهد أو كلية ذو سنتين وذلك لان الطلب على شهادة المعهد كبيرة وراتبها عالي وسوف تتساوى مع رواتب خريج الجامعة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مع ان فرق عدد سنين الدراسة الجامعية وهي 4 سنوات بينما المعهد سنتين أو ماشابه.

ثانيا: العمالة الاجنبية:

والتي اعني بذلك هو ضرورة رفع كل القيود المفروضة على العمالة الاجنبية, وقد اكدت التجارب العالمية في الدول الديمقراطية بان العمالة الاجنبية لاتنافس بل لاتقلل الوظائف... وانما تزيد من نسبة الوظائف في هذا القطر, مع ان الاعتقاد القديم السائد سابقا هو ان العمالة الاجنبية تؤثر سلبيا على التوظيف الوطني..... فالواقع والقانون العراقي الان يحدد بشكل كبير العمالة الاجنبية ظنا منا بان تلك العمالة سوف تؤثر على الواقع العمالي العراقي بما يخص التنافس..... وبهذا الخصوص احب ان اشير الى مايلي:

1- الفرد العراقي كالفرد اللبناني وكالفرد الاماراتي لايرغب بالعمل.... بل انه يعزف بشكل كبير عن اداء اي شئ يقوم به بيديه ولهذا جانب نفسي لسنا في مجال بحثه هنا , وان كان هنالك مايفرضه عليهم العمل فانهم لايؤدون ذلك العمل بالكفاءة والقدرة التي تستلزمها الخبرات

2- العمالة الاجنبية تبني البلد بشكل لاغبار عليه كما هي نماذج الدول التي خففت قبضتها على تلك العمالة مثل امريكا والامارات ولبنان.

3-العمالة الاجنبية تؤدي الى زيادة الثروات الداخلة الى البلد لا العكس وخصوصا بتوفر قانون الاستقطاعات التي تحدثنا عنها في بداية المقال, كما انها تقلل من النفقات الحكومية لان الانجاز في العمالة الاجنبية يعادل بنسب متقديمة عمالة ابناء الوطن كما اثبتت الدراسات المتخصصة.

4-العمالة الاجنبية تؤدي الى زيادة الكفاءة لدى القوى العاملة العراقية, بل تزيد من كفاءة ونوعية الانتاج وذلك من خلال خلق المنافسة مع القوى العاملة العراقية.

5-عمالة العمال الهنود والباكستانيين والبنغلاديشيين والصينين وبقية شعوب العالم التي تبحث عن وارد لعوائلها تنقل الكثير من الخبرات الى الواقع العراقي وهو ماوجدناه جليا في تجربة الامارات.

البرنامج الثالث: التعليم والجامعات

من الضروري ان تتحرر الجامعات العراقية من الاطار الحكومي, وان تكون الجامعات عبارة عن انظمة تابعة لقانون (السوق الحر) كما هي الخدمات, وكما هي السلع التي يحتاجها الشعب..... كذلك من الضروري رفع بل ازالة الغطاء المالي الذي تبذله الدولة على التعليم, وبدلا من ذلك يتوجب على الدولة العراقية ان تتعامل مع الجامعات العراقية من الناحية المالية بصورة غير مباشرة وهذا يعني ان تتحول الجامعة الى قطاع خاص تتبع سياسة الربح والخسارة ضمن برنامج موسع ممكن استعارته من الجامعات الكبرى في العالم المتقدم كالجامعات الامريكية والكندية وغيرها من الجامعات الاوربية التي تقوم باعبائها بنفسها مع مساعدة الحكومة لها في اوقات معينة , ***(Subsidiaries)*** اما الطالب العراقي الذي تخرج من الاعدادية وهو لايملك شيئا ولا عائلته لمساندة اجور دراسته فان هنالك برنامجا خاصا يتوجب على الحكومة العراقية ان تقوم به, والذي مختصره : ان تقوم الحكومه بالتعاون مع بنك من البنوك (اي بنك عراقي) لتقديم قرض الى الطالب المقبول في الجامعة.....

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يدفع هذا القرض اجورالجامعة مباشرة اليها ثم دفع مخصصات المعيشة له بالحد اقل من الوسط شهريا على ان تتم الاستقطاعات لاعادة القرض على مدى اربعة سنوات مابعد التعيين مع الفوائد (الهامش: افتراضا مايحتاجه الطالب للمعيشة السنوية اربعة الاف دولار سنويا زائدا الف قسط سنوي وخلال اربعة سنوات ستكون 20 الف دولار فوائدها حوالي 5 الاف دولار ستكون 25 الف سيدفع الموظف من راتبه مالايزيد عن عشرين بالمائة من راتبه الاسمي لكي يتمكن من المعيشة ببقية دخله.. ولكن السؤال هل ان البنوك على استعداد للدخول في هكذا مجازفة .... .. ؟, في هذه الحالة تضمن الدولة عودة راس المال فيما اذا غادر الطالب القطر أو انه رفض الدفع, وان عودة راس المال سوف يكون من قيمة الضريبة التي يتوجب على البنك دفعها الى الدولة)

الجامعات في هذه الحاله سوف تقوم بتقديم الدروس أو المحاضرات أو البرامج الجامعية التي يحتاجها البلد والتي يحتاجها (السوق التعييني) على ضوء حاجة السنة الماضية, بينما تبقى البرامج التي هي ترغيبية فان الجامعة سوف تتخلى عنها بسبب ضعف المتقدمن عليها والتسجيل فيها..... وبهذه الصورة فان الجامعة ستقوم بتخريج الاعداد المطلوبة سوقياً لملئ الفراغات التي تسيّر عجلة الاقتصاد, في الوقت ذاته فان الطالب سوف يجد خياره هو بنفسه على ضوء الطلب السوقي لا على ضوء القرقعة الاجتماعية ***(Prestige)*** وهنا نرى دوما وفي مثل هذه الحالات بان الطالب سيكون امامه الخيار الذي اراده في التعليم الثانوي ثم خيار اختصاص الجامعة, ثم خيار التوظيف..... وفي مثل هذه الحالة فان الاعتماد على الدولة سيضعف بل يجد نفسه بانه الوحيد الذي يتوجب عليه ان يتحمل اعباء قراراته.....

وكذلك الامر يتعلق بالعائلة وغيرها.

في هذه الحالة سوف ترفع الجامعات الاهلية من قدراتها التدريسية والتخصصية والعملية والتي ستنافس الجامعات التي تساندها الحكومة بشئ ما والتي هي اصلا تملكها الحكومة .. هذا اذا رفضت الحكومة بيع تلك الجامعات الى المؤسسات الاهلية ..... وكذلك فان الشباب المتخرج من الاعدادية سوف يسعى بكل جهده في سبيل الوصول الى مبتغاه في الحصول على الجامعة التي تحمل اسما متقدما في التعيين. فالجامعة الامريكية في بيروت على سبيل الفرض والتي تتقاضى اجور مرتفعه جدا عما هي الجامعات الاخرى فان نسبة البطالة في خريجيها ربما تصل الى صفر بينما تتراوح البطالة في بقية الجامعات بنسب حسب قدراتها العلمية والتدريسية.

البرنامج الرابع: مكاتب التشغيل:*(Recruitment Agencies)*

هذه المكاتب مهمة جدا في نطاق العمل والتوظيف ودورها غالبا مايكون في اختيار العنصر الجيد اوالموظف الجيد للمكان المناسب, ففي معظم الاحيان من الصعوبة على الشركة أو الوزارة مثلا معرفة قدرات المتقديمن لاشغال الوظيفة ذو المواصفات المعينة, وبدلا من ان تقوم الوزارة أو الشركة بمقابلة المئات من المتقديمن على تلك الوظيفة فان المكتب سيقوم بهذه المهمة بمقابلة الطلبة المتقديمن والتاكد من اختصاصاتهم وخبراتهم ومعرفتهم وبكل مايخص القدرة العلمية والشخصية ثم يقدم مثلا 3 افضل متقدمين الى الشركة أو الوزارة التي تحتاج الى ذلك الموظف الجيد والكفوء في اشغال هذا المنصب..... هذه المكاتب تتقاضى

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

من الوزارة أو الشركة على اتعابها ماينا سب راتبين لذلك الموظف. ... وبهذه الحالة فان المتقدم للعمل عليه اولا ان يكون بالمستوى العالي الذي يؤهله لقبول المكتب بقدراته, ثانيا فان رب العمل سوف لايخطا في اختيار المتقدم..... مكاتب العمل هذه تلعب دورا رئيسيا في رفع قدرات التعيين وتخفيض مستوى البطالة في العراق. هذه المكاتب بالتاكيد ستكون قطاع خاص منفصل عن سياقات الحكومة.

البرنامج الخامس: برنامج مواصلة التعليم(Continues education)

هذه البرامج هي من البرامج المهمة والضرورية التي تساعد الباحثين عن الاعمال (الخريجين وغيرهم) الى رفع قدراتهم العلمية والادائية, والتي بالمقابل سوف ترفع من حدة المنافسة مابين المتقدمين على الوظائف, هذه البرامج تدفع الطلبة الخريجين الى الشعور باهمية نيل اكبر قدر من القدرة العملية للحصول على الاعمال بدلا من الاقتصار على الشهادة الجامعية فقط, لان الشهادة الجامعية بحد ذاتها لاتوفر قدرات تجريبية وعملية للخريج, وهو امر فيه الكثير من هدر الطاقة وضياع الوقت, ولذلك فان الدول باجمعها لاتقبل خريج الجامعة مباشرة من مقاعد الدراسة الى العمل لانه بالتاكيد سيفشل بسبب غياب الجانب العملي والخبرة التدريبية. البرامج التي نتحدث عنها هي التي توفر الخبرات الى الخريجين والتي سوف تكون نقاط مفاضلة في التقديم على الوظائف في رفع قدراتهم في وقابلياتهم. فهنالك الان في العالم برامج يتوجب على كل من يعمل في مجال الادارة ان يحصل عليها مثل (Master of Business Administration) (MBA)أو بالنسبة الى الطبيب في الغرب بما يسمى (MPH) (Master of Public Health)وغيرها من البرامج التي تهئ الطالب الى المزيد من القدرات. وبهذه الحالة فان الطلب على الموظف العراقي سوف لايقتصر عليه في داخل العراق فقط بل ان ذلك سيكون طلبا يشمل كل بلدان العالم كما هي حالة الطلبة اللبنانيين في الكثير من الموارد والتي اهمها هو التسويق (Marketing)

البرنامج السادس: تقليل الاعتماد على الثروة النفطية(Oil Revenue)

بقدر ماهي نعمة هذه الثروة فانها نقمة بنسبة ما , لانها بالتاكيد سوف تحول الشعب الى افراد يعيشون على النفط وكانهم شعوب كما كان سابقا يستلم رواتبه من (بيت المال) أو في العصر الحديث من المساعدات الحكومية الاجتماعية (Social Assistant) أو Welfare)) وهذا مايقتل في الانسان قدرة الابداع وقدرة العطاء, وهو امر لاينطبق فقط على الشعب العراقي, وانما هي صفة طبيعية في تلازم فطرة البشر, فالحكومة الكندية التي وفرت للهنو د الحمر على اراضيها كل وسائل المعيشة وكل وسائل الراجة وبشكل سخي وبدون ان يزعج نفسه في العمل وفي المثابرة هذا قبل اكثر من 40سنة عندا اقر القانون هذا كرد جميل لهم لما ساهموا في بناء البلد, ولكن النتيجة وبعد تلك السنين اظهرت نتائج سلبية جدا اذ توجهت العائلة باكملها الى المخدرات والى القتل والسرقة وخلت المراكز العلمية والتجارية من وجودهم وعطائاتهم وصارت مراكزهم (Indian Reserve) عبارة عن مراكز للتهريب وغيرها.... فالنفط الذي تعتمد عليه الحكومةالعراقية الان في ميزانيتها هو من اخطر مايمكن ان يواجه العراق في المستقبل, فانه اولا يقتل طاقات البلد ويحولها الى كيانات توظيفية فقط لتوزيع اموال النفط على المواطن وباسماء براقة, ولكن الواقع المرير الذي يتوجب علينا الاعتراف به

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هو ان الاموال التي تقدم الى المواطن الموظف هي اموال مساعدات حكومية من (بيت المال) أو من (Welfare) وهي حقيقة من الصعب انكارها.... والا فكيف تفسر ان مؤسسة مغربية شبيهة بمؤسسة (كيماديا) الطبية التابعة الى وزارة الصحة والتي تضم ربما اكثر من اربعة الاف موظف تدار مثلها لنفس عدد النفوس في المغرب بخمسين موظف فقط....؟

الحلول

لتحقيق البرامج الستة السالفة الذكر هنالك حلا ولكنه ليس حلاً سحريا كما يعتقد البعض, بل انه امرٌ اصبح اليوم في عتاد البديهيات التي يمارسها الانسان في العالم اليوم تطبيقاً وعلما وليس من الصعب ان نمارسه نحن في العراق لانه اصبحت امامنا تجربة مورست ربما في كل انحاء العالم الشرقي والغربي تلك التجربة هي تحويل القطاع العام الى قطاع خاص أو قطاع مختلط وذلك للاسباب التالية:

1- توسع الجانب الاقتصادي والعملي وهو ماسيوفر فرصا كبيرة للعمل (البطالة في الدول الاكثر تحررا هي 3% الان كما في كندا, وتزداد نسب البطالة تدريجيا كلما تدخلت الدولة في ادراة قطاع الدولة فترتفع في اوربا الى 9% الان وربما الى اكثر في بريطانيا بسبب التحكم الحكومي على بعض القطاعات)

2- استقدام رووس الاموال الاجنبية الى العراق من قبل الشركات العالمية التي ترغب في الاستثمار في العراق والتي ستقوم على هذا الاساس بتشغيل العدد الاكبر من العراقيين بعد تدريبهم في مراكز التدريب الخاصة بهم اما داخل أو خارج القطر. وغالبا فان تلك الشركات سوف لاتقتصر في توظيفها على اب العائلة بل ستقوم بضمان ولاء الابناء للعمل معهم في تدريبهم أو في الصرف عليهم في الجامعات وهو ماحدث في دول امريكا الجنوبية البرازيل والارجنتين وغيرها.

3- القطاع الخاص سيعتمد ربما بنسبة كبيرة على فلسفة التسويق والتي تكون نسبتها في عدد الموظفين الى 30% وهي نسبة كبرى وخصوصا وان الفكرة التسويقية لاي منتج أو خدمة تتطلب ان يقوم بالمهمة ابناء ذلك البلد, خصوصا في وضع العراق الحالي.

4- القطاع الخاص سوف لايستغني عن خدمات الموظفين الحاليين الموظفين لدى الدولة وانما بدلا من ذلك يقوم بتدريبهم وتوجيههم نحو الجهة التي يمكن لها رفع قدراتهم وخصوصا في مجالات كثيرة في ذات التوجه التي تقوم به الدولة.. فمثلا كيماديا الان و هي الشركة التي تتولى شراء الدواء الى العراق والتي هي الان تقوم بمهمة تغطية ليس اكثر من 15% من حاجة العراق وذلك بسبب سوء الادارة وسيطرة الدولة على مسيرتها..... ولو قدر ان تتحول تلك المؤسسة الى القطاع الخاص فان ادارة تغطية العراق في تزويده بالادوية والاجهزة الطبية ستزداد الى ثلاثة اضعاف أو اكثر وهو ماسوف يفتح الباب واسعا لاستيعاب ربما خريجي سنتين متتاليتين من الجامعة في اختصاصات متنوعة.. قانونية, علم اجتماع , صيادلة,علم نفس, تسويق, محاسبة... تقنية.... ألخ هذا في الوقت الذي سيجد اولئك القدماء بان فرصة العمل مع الشركات الاجنبية سيكون اكبر كثيرا مما هو مع هذه الشركه وعنها سيغادرونها الى شركات اخرى ليحل محلهم الخريجون الجدد وهكذا تدور دورة التوظيف في المجتمع.

5- القطاع الخاص سيفتح المجال الى دخول شركات منافسة اخرى يكونها العراقيون كاملة أو

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

انهم سيدخلون في مشاركة مع الشركات العالمية الكبرى , وهكذا وبزيادة الدخول في شراكات عالمية سنرى بان الازدياد على التوظيف يكون اكثر بسبب الحاجة المتزايدة على الخدمات التي يتطلبها الفرد العراقي.

6- القطاع الخاص المعتمد على سياسة السوق سيؤدي بالتالي الى تقليل الضغط على الدولة ويقلل بالتالي الى اعتماد المواطن على اموال الدولة واموال النفط بل سيحول ذلك المواطن الى منتج فعلي يعتمد على قانون الانتاج لا قانون (العمولات) التي يتخلخل فيها توازن العائد مع قيمة الشغل المبذول وهذا معناه ان هنالك سرقة تحدث في ذلك القانون الذي يكون المسروقين هم الباحثين عن العمل من الخريجين الجدد اما السراق فهم الذين يعملون في استلام العمولات التي يستلمونها من الشركات التي تقوم بتقديم هذا المنتج او ذاك الى السوق أو الى الحكومة والتي تكون أدوارهم في اختصار عشرين موظف يعلمون في المجال التسويقي الى موظف واحد وهو المستلم للعمولة اي السارق .

وهل من الممكن تحويل القطاع العام الى الخاص (الصحة نموذجا).....؟

بالتاكيد اقولها وبدون تردد وقد كتبت اكثر من بحث في الامر وعالجته سلبياته وايجابياته وبشكل اقتصادي , مع انني لست قانونيا لكي اناقش جوانبه القانونية ولكنه وبوضوح امامنا قانون رقم (1) لسنة 2008 الوذي يقع تحت عنوان شراء الخدمة الذي يكون مدخلا واسعا لهذا النوع من تحويل القطاع الحكومي الطبي الى القطاع المختلط أو القطاع الخاص ... والذي اذكر بعضاً من اولوياته:

•المستشفيات: تعطى الى شركات عالمية أو شركات مختلطة وبالاساليب التالية:

- بيع المستشفى كاملة مع الارض (Whole Assets) الى شركة متخصصة عالميا وتقاضي الدولة على كل خدمة تقدمها الى المواطن(Fees For Services)

-بيع الجانب العملي (Business) وابقاء الموجودات الثابتة (Tangible) ملكا للدولة وتستوفي من الدولة على مدى عشرة سنوات أو اكثر على اساس (FFS)

- دخول الدولة في شراكة على حسب قيمتها الفعلية المالية التي تملكها(Joint Venture)

-تلتزم الشركة توفير الكوادر كلها الطبية والادارية وتستوفي مقابلها مبلغا سنويا يتم الاتفاق عليه

- ان تقدم الدولة الميزانية التي خصصتها في العام الماضي لهذه المستشفى الى الشركه العالمية وتسمح لها بتغطية النقص من خلال القطاع الخاص بعد ان يجرى حساب الخدمات المقدمة.

ولو اتخنا مدينة الطب نموذجا أو مستشفى الكاظمية فان الحسابات التي في حوزتنا تقرر بان عدد العاملين الذين سيحتاجهم المشروع سيكون ضعف الرقم الحالي مع زيادة الكفاءة الى درجة كبيرة وستقوم بنفس الوقت بتقديم خدمة نوعية تقلل نسبة المراضة الى درجة اكثر من ضعف .

•كيماديا: الشركة المسؤولة عن توفير الدواء للمواطن العراقي التابعة لوزارة الصحة والتي توفر الان ماقدره ربما لايتجاوز 15% من حاجة البلد. ..... تحويل هذه الشركة الى قطاع خاص أو مختلط سيكون بالطرق التالية:

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

- بيع كيماديا بالكامل الى الشركات العملاقة للادوية (قيمتها الان ربما اكثر من ثلاثة مليار دولار أو اكثر) والتي على ضوء ذلك ستلتزم الشركات التي اشترت كيماديا بعقد مع الدولة ربما لعشر سنوات أو اكثر لتوفير الدواء بسعر يتم الاتفاق عليه كالتالي (المواد الاولية+التصنيع+التسويق+التوزيع+الربح) لمتوسط اسعار المنطقة
- تبيع كيماديا قيمة العمل (Business) والتي ربما يصل سعره الى مليار وتبقى كيماديا في شراكة مع الشركة العالمية التي تدير توفير الدواء والمستلزمات
- تدخل كيماديا في شراكة بموجوداتها الحالية وقيمتها مع الشركة العالمية مع التزامها بتوفير التكنولوجيا والخبرة للعراق في التوزيع الدوائي على شرط ان يكون سعر البيع كما في المعادلة السابقة
- تدخل كيماديا في شراكة توفير المنتج دواءا كان ام غيره (3 سنوات استيراد ثم تصنيع بعدها) ثم توزيع بالسعر الموجود في المعادلة اعلاه

-تشتري كيماديا الخدمة فقط من الشركات العالمية سواء كانت الخدمة دوائية أو مستلزمات على السعر المحدد مسبقا

لو تم ذلك وعلى النسق التالي فان نسبة التوظيف ستزداد بنسبة 200% على اقل التقادير , فقط في قطاع الكومبيوتر والبرامج الطبية سيكون هنالك اكثر من الفين موظف والذي ليس له وجود الان في القطاع الصحي في كيماديا.....

•المراكز التخصصية (السرطانية, السكري, الغدد الصماء, القلبية... الخ): هذه المراكزالان تابعة بالكامل الى الدولة وهي تعاني من مشاكل عميقة والتي تؤثر سلباً الان على صحة المواطن وعلى الوضع العام للبلد.... التوجه الى القطاع الخاص أو المختلط سيكون كما يلي:

- تقوم الشركات العالمية ببناء وانشاء وتزويد المراكز مع كوادرها (Turnkey) مع الاتفاق مسبقا على سعر الخدمة (من خلال بحوثنا السعر المقدم هو ثلث سعر الكلفة الحالية التي تصرفها الوزارة)
- تمتلك وزارة الصحة كل الموجودات مع التزام الشركة بالادارة والكوادر المتخصصة ويتم الدفع اما على سعر الخدمة ,(FFS) أو ان تقدم الوزارة ميزانيتها للعام الماضي للشركة لتدير بها المركز
- تلتزم الشركة ليس فقط العلاج داخل العراق بل علاج كل الحالات ويكون الدفع على اساس (FFS)

لو تم ذللك وعلى النسق المذكور فان نسبة ارتفاع العاملين المتخصصين ستكون اضعاف مما هو الان... وذلك لان العلاج المعقد غالبا مايحتاج الى مراكز بحوث ومتابعة واختصاصات اخرى قريبة أو بعيدة من التخصص الطبي لامجال لذكرها هنا والمتوقع ان تزداد نسبة التوظيف الى اكثر من ضعفين.

•المختبرات: هنالك في العراق اكثر من ثلاثة الاف مختبر تابعة لوزارة الصحة , كلها تدار مباشرة من قبل كوادر الوزارة , اما الاداء فيعرفه الجميع .. التوجه الى القطاع الخاص في جانب المختبرات يكون بالشكل التالي:

- يقام مختبر واحد عملاق في كل محافظة لتغطية كل مايتعلق بالتشخيص المختبري

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

(Laboratory)كان ام تجسيمي (Imaging) وهو اما يقام من قبل الشركات العالمية وعلى نفقتها مع عقد لعشر سنوات, أو على نفقة الدولة سواء كانت وزارة الصحة أو مجلس المحافظة..... ويتم الاتفاق على سعر الفحص الواحد.

- تؤهل المختبرات بالكامل في الوزارة على نفقة الوزارة وتؤهل كوادرها الحاليين مع تزويدها بالاجهزة اللازمة مع تحديد سعر الفحص الواحد

في كلتا الحالتين فان عدد العاملين سيزداد اكثر من ثلاثة اضعاف بسبب ان قطاع المختبرات في القطاع العام لم يعمل إلا بنبية 20% فقط على افضل التقادير.

وهنالك الكثير من المجالات في الصحة والتي من الممن تحويلها اما الى القطاع الخاص أو المختلط والتي بالتاكيد سترفع من عدد العاملين فيها باعتبار ان المعاهد الطبية التخصصية سواء كانت معاهد بسنتين أو كليات فانها تخرج سنويا اعداد غفيرة في كل المحافظات في الوقت الذي لاتتمكن الوزارة بصورتها الحالية من توظيفهم بينما توجهات القطاع الخاص سيتمكن من استيعاب اعدادا اكبر من قدرات المعاهد على التخرج بل انني اعتقد بان العراق سوف يستعير تلك الخدمات من الخارج.

من تلك المجالات الاخرى التي ستكون من ضمن التحول الى القطاع الخاص أو المختلط هي

-مراكز توزيع الجملة
-النقل الطبي
-الاسعاف
-الاحصاء
-البحوث الطبية
-التسجيل الطبي
-دور العجزة والمعوقين
-التدريب الطبي
-السيطرة النوعية
-بناء المستشفيات
-الاشعاع الطبي وانتاجه
-التسجيل الدوائي
-توزيع الدواء على المواطن ومشاريعه
-الهيئات الدوائية
-مراكز الدم
-البنى التحتية للمعلومات الكومبيوترية
-التصنيع الدوائي
-الغسيل الكلوي
-التمريض

ولكل من تلك التخصصات ربما تحتاج الى اعداد كبيرة من العاملين الذين يتخرجون سنويا من

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الجامعات والمعاهد .... في العالم , لان القطاع الطبي عموما يحتاج في خدماته الى واقع تشغيلي اكبر من بقيه القطاعات التشغيلية بسبب وجوب توفر العنصر الانساني فيه.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ثقافة ترشيد الاستهلاك في المجتمع[6]

محتويات العدد

هل نحن حقاً بوصفنا أفراداً وأسراً ومن ثمّ بوصفنا مجتمعاً بحاجة إلى ثقافة الترشيد؟ الإجابة الفعلية هي نعم في ظل الحياة المعاشية ذات الإرتفاع المتواصل والمتطلبات غير العادية. ولكن كيف يحدث هذا في مجتمع تعود أفراده ومنذ فترة ليست بالقصيرة على ثقافة الهدر أو الإهدار؟ تعد ثقافة ترشيد الاستهلاك، بل الإسراف، ظاهرة شبه عامة في المجتمع العربي والمجتمع السعودي خاصة وشواهدها كثيرة مثل: سعة المنازل مقارنة بعدد أفراد الأسرة في المنزل متعدد الغرف.

تعتبر ثقافة الهدر الاستهلاكي ثقافة سلبية تؤدي إلى مخاطر لا يقتصر أثرها على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي والسياسي، فعلى مستوى المخاطر الاقتصادية تؤدي سيادة ثقافة الاستهلاك إلى انهيار المقومات الأساسية للنمو ممثلاً في الادخار والاستثمار، فالدخل القومي هو محصلة الاستهلاك والادخار، وزيادة الاستهلاك سوف تكون بالطبع على حساب الادخار الذي يساعد على زيادة التكوين الرأسمالي مما يساعد بدوره على زيادة الإنتاج والتشغيل، ومن الحقائق الثابتة أنّ البلدان ذات الادخار المرتفع قد نمت بصورة أسرع من البلدان ذات الادخار المنخفض، كما أنّ التسليم بتعظيم الاستهلاك بوصفه هدفاً رئيساً في حياة الفرد يحول بينه وبين التضحية من أجل الآخرين، وهو الأمر الذي ينعكس أثره سلباً على نصيب الأجيال القادمة من الموارد، وفي نهاية المطاف لا يسلم أداء السوق والحكومة من التأثير السلبي لذلك الاستهلاك.

كما أن سيادة ثقافة الاستهلاك تؤدي إلى تضاعف الحاجات البشرية وتجاوزها قدرة الموارد المتاحة على تلبيتها، وهو ما يعني ميزيداً من ارتفاع الأسعار، فضلاً عن خلق بيئة غير صحية أمام المنتج المحلي مما يعرضه للانهيار، مما يكرس مفهوم التبعية والاعتماد على الغير بديلاً عن الاعتماد على الذات.

ولا يقل الأمر خطورة في الجانب الاجتماعي، فهجوم الثقافة الاستهلاكية يؤدي إلى مخاطر اجتماعية على الأسرة يأتي في مقدمتها نشر ثقافة الدول المصدرة، وما ينتج عن ذلك من تبعية

[6] د. عدنان أحمد مسلم/ آمال صلاح عبدالرحيم -البلاغ

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ثقافية وفقدان للهوية، فضلاً عن افتقاد العديد من السلع لمعايير السلامة الصحية، وكذلك الحيلولة دون وجود قدوة استهلاكية من الآباء للأبناء، بالإضافة إلى إرباك ميزانية الأسرة من خلال استهلاك العديد من السلع التي لا معنى لها، وهو ما يوقع الأسرة في براثن الاقتراض، مما يؤثر على كيان الأسرة، وقد يؤدي إلى انفصام عراها.
وعلى مستوى المخاطر السياسية يأتي في مقدمة ذلك مخاطر التبعية نتيجة الاعتماد على الغير في تلبية حاجات المستهلكين، فضلاً عما يترتب على التمادي في سياسة الاستهلاك الترفي غير الرشيد التي يمتد ضررها إلى بيان الدولة ذاتها.

- الثقافة Culture وثقافة الاستهلاك Consumption Culture:
الثقافة هي جميع أساليب الحياة ومعانيها ورموزها. وثقافة الاستهلاك Consumption Culture هي تلك الجوانب الثقافية المصاحبة للعملية الاستهلاكية. إنها مجموعة المعاني والرموز والصور التي تصاحب العملية الاستهلاكية. والتي تضفي على هذه العملية معناها وتحقق دلالتها في الحياة اليومية. وفي ضوء هذا التعريف فإنّ للثقافة الاستهلاكية جوانب مادية واضحة، إذ إنها تلتفت بالأساس حول عملية استهلاك مادي، ولكن فهم هذه الجوانب المادية لا يكتمل إلا بفهم الجوانب المعنوية المتصلة بها والتي توسع من دائرة الثقافة الاستهلاكية لتشمل المعاني والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك المادية.

- ثقافة ترشيد الاستهلاك: Consumption Rationalization Culture
يقصد بثقافة ترشيد الاستهلاك: المعرفة المكتسبة من مصادر مختلفة بخصوص حصول كل فرد في المجتمع على احتياجاته المثلى من السلع والخدمات دون زيادة أو نقصان، كل وفقاً لجنسه وعمره ونوع العمل الذي يؤديه على أن يكون ذلك في حدود موارده المتاحة.

- دور المجتمع:
1- قيام وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها وأهمها التلفاز بالدور الإيجابي لتعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك، ولتكون هذه الوسائل الإعلامية مصدراً رئيساً من مصادر المعرفة بثقافة ترشيد الاستهلاك.
2- قيام المؤسسات التربوية والدينية والاجتماعية وشتى الجمعيات التي تهدف إلى العمل التوعوي والتربوي والإرشادي بدور فاعل في نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك من خلال الخطط والبرامج والأنشطة التي تنفذها وبشكل خاص بين فئات الشباب ومنهم الطلبة.
3- يتطلب من الباحثين ومؤلفي الكتب إعطاء الأهمية الخاصة لثقافة ترشيد الاستهلاك من خلال تأليف الكتب التي تحتوي على مفاهيم هذه الثقافة وإعداد الدراسات النظرية والميدانية حول موضوعات ثقافة ترشيد الاستهلاك لتصبح هذه الثقافة (ثقافة ترشيد الاستهلاك) جزءاً من الثقافة الكلية في المجتمع.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

- دور الأسرة:

تؤدي الأسرة دوراً مهماً في تعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها، ومن خلال النموذج الصالح عبر السلوك العملي والممارسة العملية لمفاهيم ترشيد الاستهلاك أمام الأبناء في الأسرة ومن خلال الحوار الدائم مع الأبناء في أهمية مفاهيم ترشيد الاستهلاك وجعلها حديثاً أسرياً يمارس بشكل يومي، ونعتقد أنّ للطالبة الجامعية دوراً رائداً في تجسيد مهمة التوعية والمشاركة في الحوار الأسري كجزء من ممارستها ونشرها لثقافة ترشيد الاستهلاك.

المصدر: كتاب دليل الباحث في البحث الاجتماعي

- **أستاذان في علم الإجتماع**

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أطفالنا .. مسؤوليتنا[7]!

محتويات العدد

شعار من أهم شعارات الإنسانية جمعاء والتي عملت على تحقيقها بشتى الوسائل والتشريعات القانونية ، ونحن اليوم نخوض في تجارب سياسية وإقتصادية وإرهابية قاسية ؛ تناسينا أطفالنا لنكون بذلك قد تناسينا مستقبلنا وما سيفضي إليه واقع أطفالنا اليوم من مستقبل أقل ما يقال عنه بأنه سوف لن يرقى لمستوى ما يجب أن يكون عليه العراقيون من ثقافة وتحضر ليواجهو العالم به.

العشرات من الأطفال اليوم يجوبون الأزقة حتى ساعات متأخرة من الليل تناساهم آبائهم بين كأس ووسادة وأنشغلت عنهم أمهاتهم بمتابعة المسلسلات التركية وبرامج الترفيه وتناساهم أخوتهم الكبار في المقاهي الليلية والأركيلة القاتلة .. لا أحد يوجه ولا أحد يزرع مبادىء الخلق الحميدة في نفوسهم ولا أحد يزرع فيهم الشغف الجميل في العلم والتعلم ، ومن المدرسة الى البيت تزدحم التجارب البغيضة أمام أطفالنا ووسائل التربية الآلية الألكترونية التي دخلت حياتهم فأصبحت مهمة الحفاظ على المبادىء والأخلاق مسؤولية كبيرة وعظيمة قليل منا من يتجرأ على أن يصرف الكثير من وقته وجهده في إعدادهم للمستقبل وما أصعبها من مهمة في هذا زمن صعب .

الشعار هذا كانت قد أعتمدته الأمانه العامة لمجلس الوزراء كشعار لمفاتحاتها الرسمية ، كما جاء في صحف اليوم ، إلا إن المسألة ترقى لأكثر من الشعارات والهتافات ، أنها سلسلة أعمال تطول ولا تقصر في الحفاظ على نقاء النسل وديمومة الأخلاق الحميدة ، وتأمين المستقبل ، على أقل تقدير ، إذاما فقدنا حاضرنا اليوم وسط بشاعة الأحداث المتلاطمة فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نضحي ونغامر بمستقبل أبناءنا حينما أصبح العنف المفرط تجربة يومية يخوضوها بمرارة ، والفقر والحاجة تبعدهم عنا بعدما شغلتنا أمورنا الحياتية وسط زحامها بالنظر دائماً لهم والتحكم ببعض تصرفاتها التي نرى أنها تشذ بشكل كبير عن ما ألفناه من آباءنا على الرغم من كل التطور الحاصل بالتقنيات وتوسع مصادر التربية فهناك شواذ كثيرة دخلت على خط التربية هذا مع إنحسار الجهد المدرسي أوقعتنا أمام أكثر المهام صعوبة إذا ما أردنا أن نضمن المستقبل بضمان سلامة أخلاق أطفالنا اليوم .

فنحن إذا ما أخطئنا اليوم في تصويب أمور أطفالنا سنكون امام معظلة كبيرة في المستقبل القريب حينما ننتج نماذج غير مؤهلة لقيادة المستقبل والعراق مقبل على نهضة تنموية كبيرة ، إن شاء الله ، حينما تبدأ إمكانياته النفطية بظهور تأثيرها الحقيقي على حقل الطاقة في العالم ؛ سنجد حينها أننا قد دخلنا في متاهة عدم تأهيل اطفال العراق ليشبو على تعلم إخلاقيات العمل

[7] زاهر الزبيدي – مركز النور

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الصحيحة ويساهموا في بناء مستقبلهم ، فكل دينار يصرف اليوم في سبيل تنفيذ خطط واسعة المدى على طريقة إعدادهم سيكون مردوده عالياً جداً ولا يمكن تقديره بثمن في المستقبل أي أن الإستثمار اليوم في الإنسان العراق أهم من كل إستثمارات الصناعة والنفط وكل الموارد ، فما فائدة كل عائدات الثروات في العراق حينما لا تجد اليد التي تحسن إستغلالها في خدمة المجتمع أو توفر النية الشريفة البعيدة عن الفساد في تطويعها .

إن الظروف الإجتماعية لها إنعكاسات وتأثيرات كبيرة على حياة أطفالنا فالفقر رفيق البطالة والعنف المفرط وإنحسار المد التعليمي الأخلاقي في مدارسنا ساهمت وتساهم بإستمرار في تراجع مستويات إهتمامات الطفل العراقي بأهم ضرورات الحياة ، على الرغم أن هناك عوائل كبيرة تمنح أطفالها حباً وعلماً كبيرين وأهتماماً بالغاً قل نظيره إلا إن الأكثر من ذلك أولئك الذين وضعوا تربية أطفالهم خلف ظهورهم تاركين أفكارهم الغضة تتلاعب بها الهوايات الظالة والأفكار المنحرفة التي سوف تأتي ثمارها العفنة بعد حين حينما نفقدهم شباباً على طريق البحث عن مصادر رزقهم بطرق مشبوهة قد يكون السرقة أهونها علينا والبحث عن أهوائآتهم الشيطانية .

الأستثمار الأمثل للعراق اليوم في أطفاله وشبابه من خلال توفير الحياة الحرة الكريمة لهم ليتجاوزوا محنهم ويتفانو في خدمته من خلال المساهمة في الحفاظ على أمنه وسلامته إكراماً لكرامة العيش التي سيوفرها لهم .

إن بقاءنا على مقربة من أفكارهم مهمة جداً اليوم ومحاولة الحكومة إيصال رسائل مهمة لرجالها من الموظفين مسؤولية كبيرة ، ففي العراق لدينا ما يقارب الثلاث ملايين موظف ، أي أننا نحسن الأتصال بثلاث ملايين عائلة عراقية من خلالهم فماذا لو تم إصدار توصيات وتوجيهات من خلال أرباب الأسر تلك الى أسرهم ؟ وماذا لو ساهمت المجالس المحلية في توجيه العوائل ، وماهو دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية منها وتلكم التي تهتم بالطفل ؟ كلها محاولات قد لا تأتي ثمارها اليوم ولكننا نطوعها لخدمة الهدف الأسمى في حياتنا ، ثم ماهو دور المؤسسات التعليمية والتربوية ؟ وماهو دور دور العبادة والحوزات العلمية والشيوخ ؟ كل منهم لديه مساهمة مهمة في هذا المجال عليه أن يحسن إنجازها .

أطفالنا أمانة في رقابنا ورقاب الحكومة ورقاب رجال الدين ورقاب المؤسسات التعليمية .. أنها أمانة فلنحسن الحفاظ عليها .. وإلا فلا أمانة لنا .. حفظ الله أطفال العراق .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

في احترام الرموز الدينية[8]

محتويات العدد

احترام الرموز الدينية عبارة عن ممارسة اخلاقية ذات وجهين , الوجه الاول احترام رموزنا الدينية , والوجه الثاني احترام الرموز الدينية لغير المسلمين.

هذا المبدأ جاء به الاسلام كفريضة على كل مؤمن , لذلك لم يسيء مسلم الى السيد المسيح عليه السلام عندما اساء رسام دنماركي مسيحي الى النبي محمد صلى الله عليه وسلم ونشرت رسومه السيئة عدة صحف اوربية. ومن الجدير بالذكر ان صحيفة اوربية عندما اشارت الى الاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها مسلمون في دول اسلامية وغير اسلامية لفت نظرها أنها لم تلمس من المسلمين الغاضبين والمحتجين اية اساءة لدين الرسام المسيحي ولا لنبيه عيسى ابن مريم عليه السلام , من دون ان تدرك الصحيفة ان هذا التصرف الاخلاقي هو ما جاء به النبي الذي اساء اليه الرسام , وهذا يشمل احترام كل الانبياء والمرسلين قبله عليهم السلام اجمعين .

ورد في الانباء ان مجموعة من الشبان المسلمين الشيعة هاجمت معسكراً لشركة اجنبية تعمل في مجال النفط ضمن حقل الرميلة , لأن احد منتسبيها من الاجانب امر بتنزيل الاعلام والصور التي رفعها عمال عراقيون بمناسبة عاشوراء , وقيل انه قام بتمزيق احد الاعلام , ولهذا فقد لجأ المهاجمون الى احداث اضرار مادية بمكاتب الشركة التي توقفت عن العمل , والى ضرب هذا الشخص الاجنبي ضرباً مبرحاً سالت دمائه بسببها مما ادى الى نقله الى احدى المستشفيات وهو بحالة خطرة .

في حادث آخر قيل ان موضفاً مصرياً انزل او مزق راية من الرايات التي رفعت بمناسبة عاشوراء , فهاجمته مجموعة من الشبان الشيعة وتم القبض عليه وامر رئيس الوزراء ابعاده عن العراق .

كل هذا الكلام منقول من صحف عراقية وليس مني .

الحسين عليه السلام هو ثائر وضحية وشهيد , وان ذكراه السنوية هي ادانة للظلم والعنف والقتل , ودعوة للسلام والتوحد والاطمئنان , وقد عبر عن ذلك رئيس الوزراء بقوله (العراقيون اليوم بحاجة الى نهضة حسينية للتوحد وادانة الارهاب) .

فهل ان اعمال العنف التي جرت في البصرة تمثل التزاماً بالمنهج الحسيني ؟ وهل ان انزال اعلام ورايات وصور هو, عمل تخريبي يستحق الضرب واسالة الدماء ؟ ومتى اصبحت الاعلام والصور رموز دينية مقدسة ؟

[8] حازم حسني البياتي -كتابات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التقديس هو ليس بالشيء الدنيوي البسيط , التقديس هو امر يرتبط بالدين , ان الحسين نفسه عليه السلام هو رمز ديني اسلامي مقدس وليس الراية او العلم , ومن يسيء للحسين يسيء للدين .

قام الشيخ مجيب الرحمن رئيس بغلاديش بزيارة للعراق في منتصف السبعينات وقد نقل التلفزيون العراقي زيارته لمرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني رحمه الله , وقد شاهدته وهو يرفع الغطاء الذي يغطي المرقد ويستبدله بكساء جديد مزخرف جلبه معه من بنغلاديش , وعندما غادر المكان أخذ معه الغطاء القديم . كتبت وقتها كلمة عنوانها (استبدال القماش بقماش) قلت فيها (يبقى القماش قماشاً لا يضر ولا يفيد) بعثت بها الى احدى الصحف العراقية بواسطة صحفي يعمل بنفس الصحيفة , في اليوم التالي اتصل بي الصحفي واخبرني ان رئيس التحرير يؤيد كل ما ورد في ما كتبته الا انه يعتذر عن النشر لتعلق الموضوع برئيس زائر .

نعود الى موضوعنا فاقول ان ما قام به الشخص الاجنبي هو بلا شك خطأ , سواء كان مقصوداً او غير مقصود , لا لان الاعلام والرايات هي رموز دينية مقدسة , كما جاء في بعض الصحف ولكن , لصلة الحادث بذكرى مؤلمة على كل مسلم وهي استشهاد حفيد نبي الاسلام عليه الصلاة والسلام , ان الرد على مثل هذا الخطأ ينبغي ان يخلو من اي شكل من اشكال العنف , بل يجب ان يمثل صورة حضارية للشعائر الاسلامية , مثل تقديم مذكرة تحريرية موجهة الى مدير الشركة التي ينتسب اليها ذلك الشخص يتم التعبير من خلالها عن الاستياء التام من تصرفات هذا الشخص والمطالبة بابعاده لتعلق الموضوع بشخصية دينية مقدسة . ان من يشاهد الفديو الذي يظهر الشبان وهم يوجهون اللكمات الى وجه وجسم الرجل والدماء تنزف منه يحس بحجم الاساءة وعدم الشعور بالمسؤولية في محرم الحرام .

هذه الحادثة المؤلمة تذكرني بالمظاهرة التي عبرت جسر الائمة في بغداد من الكاظمية الى الاعظمية قبل اسابيع والقائمون بها يلعنون ويسبون رموز اسلامية مقدسة ترتبط بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم , وكيف ان اهالي الاعظمية تجاهلوا الامر بشجاعة فمرت العاصفة بسلام وانطفأ فتيل الفتنة بين مذهبين من دين واحد , انا على يقين ان تصرف اهالي الاعظمية الحضاري سيلقى التقدير من قبل اهالي الكاظمية و سيوقف السب واللعن بين اصحاب الدين الواحد .

امير المؤمنين علي بن ابي طالب طلب وهو بين الحياة والموت عدم قتل من طعنه وهو يصلي , في عام 1959عفى الزعيم عبد الكريم قاسم عن الشباب الذين فتحوا عليه النار واصابوه , وفي عام 1981 عفى بابا الفاتيكان عن الشخص التركي الذي فتح النار عليه .

ختاماً اقول ان المبدأ هو (يجب ان لا يمر أي عمل , من اي جهة كانت , يسبب اساءة للدين الاسلامي ورموزه المقدسة من دون حساب وعقاب , كما يجب ان يعكس الحساب والعقاب الوجه الانساني الصحيح للاسلام) .

بسم الله الرحمن الرحيم (إن تعذبهم فانهم عبادك وإن تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم) .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإخلاص لله سبحانه وتعالى[9]

محتويات العدد

الإخلاص هو حقيقة الدين ومفتاح دعوة المرسلين. قال تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ) (النساء/ 125).

نص المقال :

كان النبي يستفتح الصلاة قبل قراءة الفاتحة بأدعية مختلفة مثل: "اللّهمّ باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب". لكن هناك دعاء مؤثراً آخر في صحيح مسلم: "عن علي بن أبي طالب، عن رسول الله (ص) أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: "اللّهمّ أنت الملك لا إله إلا أنت.. أنت ربي.. وأنا عبدك الخير كله بيديك والشر ليس إليك.. وأنا بك وإليك". المقصود هنا أن حياتي كلها بك وإليك يا رب.. بك يا رب حياتي ورزقي وقوتي ونعمي وتوفيقي وسعادتي.. لذلك إليك يا رب توجهي وعملي ونيتي وقلبي وحياتي رجوعي وموتي. أي طالما الحياة بك فلابدّ أن تكون إليك.

ثلاث كلمات فيها سر السعادة "أنا بك وإليك" مخلص في حياتي كلها لك يا رب.

أخلص في كل كلمة، في كل حركة.. عِشْ لله.. انوِ كل شيء في حياتك لله.. حَوِّل كل أهدافك في الحياة لإرضائه فقط، بالنية.

لن أترك الدنيا.. لا.. سأمتلكها، لكن سأجعلها كلها لك ولإرضائك: المال، الشهرة، المنصب.. كل ما أملك سيكون لك يا رب. سأخلص لك وأعيش لك.

- سأعمل وأنجح بنية نصرة دينك وإصلاح أرضك.
- سأتزوج لأسعد، لكن الأهم لأبني أسرة لحمدك.
- سأدرس وأتعلم وأنجح ليعرف الناس أنّ المسلم ناجح.
- سأطلب الرزق والمال لأنفق وأساعد الناس وأحقق عزاً كبيراً للإسلام.
- أنا منذ اليوم لله وحده.
- أنا منذ اليوم مخلص له وأعيش له. كيف أخلص؟

الإخلاص قرار ونية. وجِّه البوصلة إليه. إنّه قرار بداخل عقلك، لا أحد يراه. أنت في كل الأحوال ستقوم بالأشياء نفسها في الوقت نفسه، لكن الفرق كبير. هي حياتك نفسها، لكن تخيل كمية الراحة والثواب.

أولادك لماذا؟ فلوسك لماذا؟ لعمل خير، لمساعدة الفقراء والمحتاجين؟ الدرس والإجتهاد لماذا؟ التفوق لماذا؟ السيارة لماذا؟ تخيل معي كمية الثواب. والاستقرار النفسي عندما تعمل كل حياتك لله وحده. تخيل كمَّ السعادة. الإخلاص عبادة السعداء. ابن القيم – رحمه الله – يقول: "العمل بغير إخلاص ولا اقتداء كالمسافر يملأ جرابه رملاً ينقله ويثقله ولا ينفعه". وما معنى

[9] عمرو خالد- مؤسسة السبطين الثقافية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإخلاص؟ أن تقصد بقولك وعملك وحياتك كلها وجه الله وابتغاء مرضاته.. وقيل: هو إفراد الحق سبحانه بالقصد في كل التصرفات، في الحركة والسكون، في السر والعلانية. وقيل: الإخلاص هو نسيان رؤية الخلق لك بدوام النظر إلى الخالق. وقيل: الإخلاص ألا تطلب على عملك شاهداً إلا الله.

إذن، المعنى هو عمل من أعمال القلوب، بل هو في مقدمة أعمال القلوب، لأن قبول الأعمال لا يتم إلا به سبحانه وتعالى.

المعنى.. أن يكون دافعك لأي عمل في الوجود هو مرضاة الله عزّ وجلّ، في العبادات، من صلاة وصيام وحج وزكاة، وفي الحياة، من زواج وعمل ومال وأولاد وممتلكات.

الإخلاص هو إفراد الله بالتوجه والقصد.

السفينة في بداية رحلتها توجِّه دفتها، ثمّ تتابع التوجه بالبوصلة. كذلك الإنسان، أول رحلته في الحياة هو التوجه بالإخلاص..

فكِّر لنصف دقيقة، وخذ القرار بأنك تنوي كل ما تملك من الآن لله. تتوجه الآن لله (إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (الأنعام/ 79).

اسأل نفسك: هل أنت تعيش لله؟ هل أنت مخلص لله؟ والله ستعيش سعيداً لو كانت حياتك لله وحده، لا ينازعك أي شيء: (وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ...) (البينة/ 5).

(قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) (الزمر/ 11).

(إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ * ألا لله الدِّينُ الخَالِصُ) (الزمر/ 2-3).

- وللإخلاص فوائد..

الإخلاص يحفضك وينجيك ويرفعك عند الله بقوة.

الأنبياء ذكرنا الله عزّ وجلّ بإخلاصهم قال: (إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ) (ص/ 46).

وأخبر عن يوسف (ع) أنه نجا من الفاحشة بإخلاصه لله. (وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ) (يوسف/ 24).

وأخبر أن موسى بلغ منزلته العالية بإخلاصه: (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولا نَبِيًّا) (مريم/ 51).

من سمات المخلصين لله عزّ وجلّ أنّ الشيطان لا يقدر على المخلصين: (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ) (ص/ 82-83).

والإخلاص سر بين الله وبين العبد، لا يعلمه ملك فيكتبه، ولا شيطان فيفسده.

اجعل شعار حياتك هذه الآية: (قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لا شَرِيكَ لَهُ وبِذَلِكَ أُمِرْتُ) (الأنعام/ 162-163)، وحديث النبي (ص): "أنا بك وإليك" ضعه في بيتك، لتتذكر دائماً أن توجِّه دفة قلبك، وبالتالي حياتك، لله.

وهناك معنى جميل يضمن لك السعادة لو أخلصت. تفكر في هذه الآية (وَسَيُجَنَّبُهَا الأتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لأحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى * إِلا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأعْلَى * وَلَسَوْفَ يَرْضَى) (الليل/ 17-21).

وهناك معنى آخر جميل جدّاً يحسسك بأنّ الإخلاص سعادة وراحة. الزوجة والمرأة أجمل حاجة يمكن أن تعتز بها.. إنها مخلصة لزوجها والرجل أنه مخلص لشغله. الزوجة تسعد جدّاً لما

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يشهد لها زوجها بأنها سيدة مخلصة، أو تشهد الزوجة لزوجها بأنّه رجل مخلص. فما بالك عندما تكون مخلصاً لله؟

وهناك معنى ثالث، أنك لو أخلصت تفرح به ويسعدك. فالكون كله مخلص لله. إياك أن تتحرك عكس اتجاه الكون. تخيل سيارة عكس الاتجاه. الكون كله مخلص لله. إياك أن تمشي عكسه. الكون كله عابد لله، يسجد له ويسبح بحمده: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ) (الحج/ 18).

الكون كله عبارة عن مهرجان ضخم كبير هائل، من طيور وأشجار وأسماك ونجوم ومجرات، يسبح لله: (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ) (الإسراء/ 44).

فلماذا لا تشارك في هذه الكوكبة الكونية؟ لماذا تنعزل عن الكون وتكون وحدك في غربة؟ الغربة وحشة. شارك الكون في مهرجان التسبيح والعبادة، ولا تسر عكس اتجاه الكون فتشقى وتصبح تعيساً. لا تذهب للفروع وتترك الأصل. لا تصادم الكون لأنك ستتعب وتشقى. هذه بداية التعاسة، والإنسان الذي يسير في اتجاه الكون هو أسعد من الذي يسير عكس الاتجاه.

دعاء النبي الصباح: أصبحنا وأصبح الملك لله.. سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه.

المالك هو الله، ونحن لا نملك شيئاً. فأخلص حياتك لمن يملك كل شيء.

سئل أعرابي يملك قطيعاً من الإبل: لمن هذه الإبل؟ قال: لله في يدي، وسئل أب: كم عندك من الأولاد، فقال: لله عندي 4 أولاد. نحن في الحقيقة لا نملك شيئاً. كل وصف الملكية هو: لا مالك إلا الله. بيتك وسيارتك وأولادك وأموالك لله في يدك. (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ...) (يوسف/ 101). يجب أن تشعر وأنت تملك شيئاً من الدنيا أن في يديك ورقة ملكية البيت، وهذا البيت ليس ملكك، بل الملك الله، فإياك أن تعصاه في ملكه..

حكي عن أحد التابعين أنه قال: كان ابتداء توبتي أن رأيت غلاماً في سنة قحط يمرح زهواً والناس تعلوهم كآبة. فقلت له: يا هذا، ما هذا المرح؟ ألا تستحي؟ أما ترى ما فيه الناس من المحن؟ فقال: لا يحق لي أن أحزن ولسيدي قرية مملوكة أدخر فيها كل ما أحتاج. فقلت في نفسي: إنّ هذا العبد لمخلوق ولا يخاف لأن لسيده قرية مملوكة، فكيف يصح أن أخاف وأنا سيدي مالك الملك، فانتبهت وتبت.

أنت لا تملك لنفسك شيئاً. حتى النبي (ص): قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً "قُل اللّهمّ مالِك المُلك تُؤتي المُلك مَن تشاءُ وتَنزعُ المُلْكَ مِمَّن تشاءُ وتُعزُّ مَن تشاءُ وتُذلُّ مَن تَشاءُ بيدكَ الخيرُ إنَّك على كُلِّ شيء قديرٌ".

ولتخيل الإخلاص المطلوب، إليك هناك مثل قرآني جميل: (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ) (النحل/ 66). وخلوص اللبن ألا يكون فيه شائبة من دم أو فرث. تخيل لبناً يحلب تجد به أثر شائبة فرث أو دم. كذلك العمل. أخلص كخلوص اللبن النقي الخالص.

ابدأ من اليوم وقل: كل ما أملك خالص لك يا رب.

وأكثر من قولك: "اللّهمّ اجعل صَلاتي ونُسُكي ومحْيايَ ومماتي لك يا رب العالمين".

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء